



The Political and Social Role of the Turkmen in Iraq

¹ **Doaa Qasim Muhalbas**

¹ **University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies**

Abstract:

The Turkmen are the third largest ethnic group in Iraq after Arabs and Kurds, and have deep historical roots stretching from the Islamic era to the modern state, forming an essential part of the Iraqi social and political fabric. Turkmen have contributed to cultural and economic life, but they have suffered from political marginalization and underrepresentation in state institutions throughout most of its history. After 2003, they were given greater scope for political participation, but their presence remained limited due to internal divisions and weak organization and institutional support. Despite ongoing pressure, they have preserved their language and ethnic identity through schools and cultural centers. They have proven their effectiveness in the fields of education, the economy, and public service. This research confirms that ensuring justice for the Turkmen and their political and cultural empowerment is a necessary step to consolidate the concept of citizenship and build a democratic, pluralistic, and just Iraqi state.

1: Email:

doaa.q@cis.uobaghdad.edu

2: Email:

DOI

<https://doi.org/10.37651/aujlp.2025.166372.1642>

Submitted: 5/10/2025

Accepted: 9/11/2025

Published: 1/06/2026

Keywords:

Iraq
political role
social role
Turkmen.

©Authors, 2026, College of Law
University of Anbar. This is an open-
access article under the CC BY 4.0
license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).



الدور السياسي والاجتماعي للتركمان في العراق

م.م دعاء قاسم محيبس

جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

الملخص:

يُعدّ التركمان ثالث أكبر قومية في العراق بعد العرب والأكراد، ولهم جذور تاريخية عميقة تمتد منذ العصور الإسلامية حتى الدولة الحديثة، حيث شكّلوا جزءاً أساسياً من النسيج الاجتماعي والسياسي العراقي. أسهم التركمان في الحياة الثقافية والاقتصادية، إلا أنهم عانوا من التهميش السياسي وضعف التمثيل في مؤسسات الدولة خلال معظم المراحل التاريخية. بعد عام ٢٠٠٣، أُتيح لهم هامش أوسع للمشاركة السياسية، غير أن حضورهم ظل محدوداً بفعل الانقسام الداخلي وضعف التنظيم والدعم المؤسسي. حافظوا على لغتهم وهويتهم القومية عبر المدارس والمراكز الثقافية رغم الضغوط المستمرة. وأثبتوا فاعليتهم في ميادين التعليم والاقتصاد والخدمة العامة. يؤكد البحث أن إنصاف التركمان وتمكينهم السياسي والثقافي يُعدّ خطوة ضرورية لترسيخ مفهوم المواطنة وبناء دولة عراقية ديمقراطية تعددية عادلة.

الكلمات المفتاحية:

العراق، الدور السياسي، الدور الاجتماعي، التركمان.

المقدمة

يُعدّ العراق واحداً من أكثر الدول تنوعاً في مكوناته القومية والدينية والمذهبية، وهو ما أفرز بنية مجتمعية معقدة وعميقة الجذور تاريخياً، تتسم بالتعدد والتنوع من جهة، وبالتنافس والصراع من جهة أخرى. ومن بين هذه المكونات القومية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خارطة الاجتماعية والسياسية للعراق، يبرز التركمان كمكون عريق يمتد وجوده في بلاد الرافدين لقرون طويلة، منذ بدايات العصر الإسلامي ومروراً بالعصور العباسية والسلجوقية والعثمانية، وصولاً إلى الدولة العراقية الحديثة.

يشكّل التركمان ثالث أكبر قومية في العراق بعد العرب والأكراد، ويتركزون بشكل رئيس في مناطق الشمال والوسط، لا سيما في محافظات كركوك ونيوى وصلاح الدين وديالى، ولهم امتدادات ثقافية ولغوية وروحية جعلتهم يشكّلون جسراً حضارياً بين الشرق والغرب، وبين الشعوب التركية والعربية والكردية. وبالرغم من هذا الحضور الجغرافي

والديموغرافي المهم، فإن التركمان عانوا تاريخياً من تهميش سياسي وتحديات بنوية حالت دون اندماجهم الكامل في النظام السياسي والاجتماعي، لا سيما في ظل هيمنة النشائية القومية العربية – الكردية على المشهد السياسي العراقي، وغياب الاعتراف الرسمي الكافي بحقوقهم القومية والثقافية.

شهد التركمان منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ محطات صعود وانكفاء في أدوارهم السياسية والاجتماعية، اذ كانت مشاركتهم في الحياة العامة محدودة خلال العهد الملكي (١٩٢١_١٩٥٨) ، وكان دورهم السياسي يتسم بالجمود ، لاسيما خلال الحقبة البعثية. ومع احتلال الامريكي للعراق وتغيير نظام الحكم عام ٢٠٠٣، دخل العراق مرحلة جديدة من التحول السياسي، أتاحت فرصاً للمكونات الاقلية للمطالبة بحقوقها السياسية والمشاركة في عملية إدارة الدولة، وكان للأقلية التركمانية في هذا السياق دور ناشئ وواعد، تمثل في مشاركتهم في الانتخابات النيابية، وتشكيل أحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني، والمطالبة بحقوقهم الدستورية والإدارية.

لكن رغم هذه المكاسب الشكلية، فإن التركمان ما زالوا يواجهون تحديات حقيقية في تحقيق تمثيل سياسي فعال ومتوازن، بسبب الصراعات الحزبية، والانقسامات الداخلية، والتنافس الإقليمي على مناطقهم الحيوية، خاصة في كركوك التي تُعد من أبرز بؤر النزاع السياسي والإثني في العراق. كما تعاني هذه القومية من ضعف الدعم المؤسسي لثقافتهم ولغتهم، وضعف الاندماج الوطني في ظل غلبة الهويات الفرعية على الهوية الوطنية الجامعة.

أولاً: أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث في كونه يسعى إلى تحليل الدور السياسي والاجتماعي للتركمان في العراق، بوصفهم فاعلاً قومياً له خصائصه وتحدياته، وذلك في إطار تحليلي نقدي يسلط الضوء على واقعهم ما بعد ٢٠٠٣، ويستشرف آفاق مشاركتهم في بناء دولة مدنية ديمقراطية تقوم على مبدأ المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات. كما يسعى هذا البحث إلى فهم العوامل المؤثرة في تحديد موقع التركمان في المعادلة الوطنية، سواء على مستوى السياسات الرسمية، أو في ضوء التغيرات الإقليمية والدولية التي تلقي بظلالها على العراق

ثانياً: اشكالية البحث: رغم كون التركمان أحد المكونات القومية الرئيسة في العراق، إلا أن دورهم السياسي والاجتماعي ظل محدوداً، بسبب عوامل داخلية وخارجية تتعلق بالتهميش، وضعف التمثيل، والانقسام المجتمعي. ومن هنا يطرح البحث التساؤل المركزي:

ما مدى فاعلية الدور السياسي والاجتماعي للتركمان في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وما أبرز التحديات التي تواجه هذا الدور؟

ثالثاً: فرضية البحث: أن مشاركة التركمان السياسية الفعالة والتمثيل العادل في المؤسسات الحكومية هي مفتاح تحقيق الاستقرار والانسجام الاجتماعي، وأن تهميشهم أو تهمة حقوقهم يؤدي إلى عدم الاستقرار والتحديات الاجتماعية. وبالتالي كلما زاد الاعتراف بحقوقهم الثقافية والإدارية، وتمكينهم من المشاركة الكاملة في إدارة الدولة، كلما ذلك يساهم في تعزيز الوحدة الوطنية والتغلب على التوترات العرقية والسياسية.

رابعاً: منهجية البحث: يعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي بوصفه المنهج الأنسب لدراسة تطور الدور السياسي والاجتماعي للتركمان في العراق عبر الفترات التاريخية المختلفة، بدءاً من مراحل التكوين المبكرة وحتى العصر الحديث، ويساعد هذا المنهج في تتبع التحولات السياسية والاجتماعية التي طرأت على موقع التركمان في الدولة والمجتمع، وتحليل أسبابها وسياقاتها الزمنية.

كما يستعين البحث أيضاً بالمنهج التحليلي من أجل فهم طبيعة الواقع السياسي والاجتماعي للتركمان، من خلال تحليل معطيات الواقع الراهن، وتفسير العوامل التي أثرت في فاعليتهم السياسية والاجتماعية، سواء كانت داخلية تتعلق بالبنية التركمانية، أم خارجية ترتبط بسياسات الدولة أو التفاعلات الإقليمية والدولية.

خامساً: هيكلية البحث:

المبحث الأول: المرتكزات التاريخية والاجتماعية للتركمان في العراق

المطلب الأول: البنية التاريخية للوجود التركماني في العراق

المطلب الثاني: الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع التركماني

المبحث الثاني: مراحل تطور الدور السياسي والاجتماعي للتركمان في العراق

المطلب الأول: تطور الدور السياسي للتركمان في الدولة العراقية

المطلب الثاني: الدور الاجتماعي والمؤسسي للتركمان في العراق

I. المبحث الأول

المرتكزات التاريخية والاجتماعية للتركمان في العراق

لفهم المرتكزات التاريخية والاجتماعية لوجود التركمان في العراق، لا بد من تتبع مراحل استقرارهم وتطور وجودهم الاجتماعي والسياسي مع تسليط الضوء على الخصائص الاجتماعية والثقافية التي ميّزت المجتمع التركماني عن غيره من مكونات المجتمع العراقي، وكيف أسهمت هذه الخصائص في تشكيل هويته ودوره في المجتمع العراقي.

ولغرض الوقوف على المرتكزات التاريخية للدور السياسي والاجتماعي للتركمان في العراق، فلا بد من بيان البنية التاريخية والتكوين الاجتماعي، فضلاً عن تحديد الخصائص الاجتماعية والثقافية للتركمان، وهذا ما سيتم تناوله في مطلبين، وعلى النحو الاتي:

I.أ. المطلب الأول

البنية التاريخية للوجود التركماني في العراق

يعدّ التركمان في العراق من أقدم الجماعات القومية التي استوطنت البلاد، ولهم جذور عميقة في العصر السومري و التاريخ الإسلامي والشرق الاوسط، تسبق بكثير تشكل الدولة العراقية الحديثة، تعود بدايات وجودهم في العراق إلى القرن السابع من الميلاد اذ كان يتم الاعتماد عليهم كنجود من قبل الخلفاء الأمويين، و بقي تواجدهم مستمر حتى في الحقبة العباسية ، حين ظهرت الحاجة إلى استخدام عناصر تركمان ضمن الجيش العباسي، فتم تجنيد أعداد كبيرة من الأتراك القادمين من آسيا الوسطى – خاصة من مناطق ما وراء النهر (Transoxiana) – في الحرس الخاص للخلفاء العباسيين، تحت مسمى “المماليك” أو الجنود الأتراك. وقد شكّل هؤلاء النواة الأولى للوجود التركماني في العراق، إذ أن كثيراً منهم استقروا في بغداد وسامراء، وشكّلوا مع الزمن مجتمعات متماسكة حافظت على لغتها وتقاليدها، ولقد أخذ الحضور التركماني بالاتساع مع صعود الدولة السلجوقية في القرن الحادي عشر الميلادي، وهي دولة إسلامية ذات أصل تركي، كان لها نفوذ سياسي واسع في العراق والشام وفارس والأناضول، وقد لعب السلاجقة دوراً محورياً في إدارة شؤون الخلافة العباسية، خصوصاً بعد دخولهم بغداد سنة ١٠٥٥م بقيادة طغرل بك، مما مهد الطريق أمام توطين العديد من القبائل والعائلات التركمانية في المناطق العراقية الوسطى والشمالية، لأسباب عسكرية وسياسية وإدارية، وقد ترك هذا الوجود بصمة واضحة على التركيبة

السكانية لعدد من المدن، منها كركوك، وديالى، وتلعفر، وطوزخورماتو، وأربيل، وهي مناطق لا تزال تُعرف حتى اليوم بأنها ذات غالبية تركمانية أو وجود تركماني مؤثر.^(١)

في ظل الحكم السلجوقي، تعزز الوجود التركماني في العراق من خلال تقلد العديد من الأفراد التركمان مناصب سياسية وإدارية مهمة، كما تم منح بعض القبائل التركمانية أراضي واسعة مقابل التزامهم بالدفاع عنها، ما ساهم في تعزيز الطابع المستقر والدائم لهذا الوجود. ومع ضعف السلاجقة وصعود الدولة العثمانية، بدأت مرحلة جديدة من تعزيز الاستيطان التركماني، حيث شكّل التركمان إحدى الأدوات التي اعتمدت عليها الدولة العثمانية لضمان الولاء في ولاياتها العربية، بما في ذلك العراق.^(٢)

وفي الفترة العثمانية، والتي استمرت منذ مطلع القرن السادس عشر حتى بداية القرن العشرين، لعب التركمان أدواراً مهمة في الجهازين الإداري والعسكري للدولة، إذ اعتمد العثمانيون على التركمان في تأمين طريق السلطاني العظيم والذي كان يربط عاصمة الخلافة العثمانية في اسطنبول ببغداد، وتمتعوا بمكانة اعتبارية خاصة، نظراً لتقاربهم القومي واللغوي مع السلطة الحاكمة، وقد تمركز وجودهم بشكل خاص في المناطق ذات الأهمية الجغرافية والاستراتيجية، مثل كركوك وتلعفر، نظراً لكونها مراكز للربط بين الأناضول والعراق العربي. وامتاز التركمان في هذه المرحلة بإقامة مؤسسات تعليمية ودينية وثقافية خاصة بهم، أسهمت في ترسيخ هويتهم القومية، مع حفاظهم على درجة من الانفتاح والتعايش مع بقية مكونات المجتمع العراقي.

رغم التغييرات السياسية التي شهدتها العراق بعد نهاية العهد العثماني ودخول الانتداب البريطاني، بقي التركمان محافظين على حضورهم القومي والاجتماعي، رغم تراجع نفوذهم السياسي مقارنة بما كانوا عليه في الدولة العثمانية. ومع تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، بدأ التركمان يواجهون نوعاً من التهميش السياسي والثقافي، حيث لم تُمنح لغتهم الاعتراف الرسمي، ولم يُمنحوا بشكل مناسب في المؤسسات التشريعية أو الإدارية، رغم كونهم يشكلون القومية الثالثة في البلاد بعد العرب والأكراد.^(٣)

(1) TUNAHAN YILDIZ, AN ETHNIC GROUP EMBEDDED IN MULTIPLE IDENTITIES: THE CASE OF IRAQI TURKMENS IN TURKEY, A THESIS SUBMITTED TO THE GRADUATE SCHOOL OF SOCIAL SCIENCES OF MIDDLE EAST TECHNICAL UNIVERSITY , 2016. Pages 21_22.

(٢) السياسة التركية تجاه تركمان العراق استغلال بدون رحمة وانتهاك للقانون الدولي، منشورات مؤسسة بحث حقوق الانسان لتركمان العراق، (هولندا: مطبعة بنذا، ٢٠٢٠)، ص ١٠.

(٣) عزيز قادر الصمانجي، التاريخ السياسي لتركمان العراق، (بيروت: دار الساقى، ١٩٩٩)، ص ٦٠.

يُشار إلى أن التركمان في العراق يتوزعون على انتماءات دينية متعددة، حيث يوجد في صفوفهم مسلمون سنة وشيعة، وهو ما منحهم قدرة إضافية على التفاعل مع مختلف مكونات المجتمع العراقي، إلا أن هذا التعدد أفرز أحياناً خلافات داخلية استغللتها القوى السياسية لتقويض وحدتهم. ورغم ذلك، ظل التركمان محافظين على ترابطهم الاجتماعي، وتمسكهم بلغتهم (التركمانية) وعاداتهم، مما أسهم في استمرار هويتهم القومية عبر الأجيال.

يمكن القول إن الوجود التركماني في العراق لم يكن وجوداً طارئاً أو هامشياً، بل هو وجود أصيل ومتجذر تاريخياً، ارتبط في بداياته بالتحويلات الكبرى التي شهدتها العالم الإسلامي، وتطور عبر مراحل السلاجقة والعثمانيين والدولة الحديثة، وقد ساهم التركمان في تشكيل النسيج الاجتماعي العراقي، وكانوا فاعلين في مختلف ميادين الحياة، إلا أن دورهم السياسي والاجتماعي ظل عرضة للتأثيرات الخارجية والسياسات الرسمية، التي لم تنصفهم في كثير من الأحيان.

إن فهم النشأة التاريخية للتركمان واستقرارهم في العراق يشكل مدخلاً ضرورياً لتحليل دورهم السياسي والاجتماعي لاحقاً، كما يسهم في إعادة الاعتبار لهذا المكون الذي كان ولا يزال عنصراً فاعلاً في تشكيل الهوية الوطنية العراقية المتعددة.

لم يكن استقرار التركمان في العراق مجرد عملية سكانية عابرة أو نتيجة ظرف سياسي مؤقت، بل كان جزءاً من حركة تاريخية معقدة أسهمت في إعادة تشكيل المجالين السياسي والاجتماعي في مناطقهم، وخاصة في الشمال والوسط. فقد ترافق وجودهم مع مراحل تحول كبرى في بنية الدولة الإسلامية، وتفاعلت هويتهم القومية مع التكوينات السائدة، ما أوجد لهم موقعاً مميزاً وإن ظلّ غير معترف به رسمياً في أغلب الفترات. ^(١)

ومن المهم الإشارة إلى أن المناطق التي استقر فيها التركمان مثل كركوك، وتلعفر، و طوز خورماتو، وأمرلي، وديالى، لم تكن مناطق سكن فقط، بل تحولت إلى مراكز اقتصادية وثقافية، أسهم فيها التركمان ببناء المدارس والمكتبات والجوامع، وأنشؤوا شبكات من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية عززت من حضورهم المحلي. كما تميزوا بمستوى عالٍ من التنظيم الداخلي، حيث لعبت القبائل والعشائر والعائلات الكبيرة دوراً محورياً في حفظ الهوية، وتنظيم الحياة اليومية، والدفاع عن الحقوق الجماعية في وجه سياسات التذويب أو الإقصاء.

لقد تعامل التركمان مع محيطهم بطريقة براغماتية اتسمت بالحدز والاعتدال، حيث سعوا إلى التكيف مع نظم الحكم المختلفة، دون التفريط بهويتهم القومية. هذا التوازن ساعدهم على البقاء في معادلة الدولة والمجتمع، رغم ما تعرضوا له من حملات تعريب، وتهميش

(١) شاكر صابر الضابط، موجز تاريخ التركمان في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.

سياسي وثقافي، خاصة في العقود الأخيرة من القرن العشرين، حينما تعرضت بعض مناطقهم لمحاولات تغيير ديمغرافي مقصودة، كما حدث في كركوك، التي تمثل محوراً رمزياً وتاريخياً للتركمان.^(١)

إن تتبع مسار النشأة والاستقرار التركماني في العراق يبين أن هذا المكون لم يكن مجرد ضيف أو أقلية هامشية، بل شريك في صناعة التاريخ المحلي، وحلقة وصل بين تركيا من جهة والعالم العربي من جهة أخرى. هذه الخصوصية أكسبتهم دوراً مزدوجاً، ففي الوقت الذي سعوا فيه للحفاظ على ارتباطهم الثقافي بتركيا كجزور حضارية، لم يتخلّوا عن اندماجهم في المجتمع العراقي، ولا عن التفاعل الإيجابي مع بقية مكونات البلاد، عرباً وأكراداً وآشوريين.

وبالرغم من تكرار محاولات الإنكار أو التهميش من قبل بعض الأنظمة، فإن التركمان استطاعوا عبر قرون من الوجود أن يثبتوا حضورهم ويدافعوا عن مكانتهم، مستندين إلى الشرعية التاريخية، والثقل السكاني، والدور الحضاري. وهو ما يجعل من دراسة نشأتهم واستقرارهم في العراق مسألة ضرورية لفهم طبيعة التوازنات القومية داخل البلاد، ولتحديد موقعهم المستقبلي في أي مشروع وطني جامع يسعى إلى بناء دولة تعددية تقوم على الاعتراف والإنصاف والتنوع

I.ب. المطلب الثاني

الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع التركماني

يجسد المجتمع التركماني عبر تاريخه ثنائية فريدة، فهو جسر ثقافي يربط بين العالمين التركي والعربي، محافظاً على هويته المميزة وفي نفس الوقت مندمجاً بعمق في المشهد العراقي.

أولاً: الخصائص الاجتماعية للمجتمع التركماني

١. الانتماء القومي والهوية الجماعية

يتّسم المجتمع التركماني بوعي قومي متماسك، وهو نتاج قرون من التفاعل مع الدولة العثمانية، التي ساهمت في توطين عدد كبير من الأتراك في العراق، خصوصاً في كركوك والموصل وتلعفر. وقد حافظ التركمان على هويتهم القومية من خلال اللغة والعادات والتقاليد،

(١) زاهد البياتي، (التركمان) ثالث الجماعات العرقية في العراق الاقليات في العراق الذكرى الهوية التحديات، تحرير سعد سلوم، (بيروت: مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، ٢٠١٣)، ص ١٩٢ _ ٢٠٥.

وشكلوا ما يشبه "المجتمع الوسيط" بين العرب والأكراد، لاسيما في المناطق المتنازع عليها (مثل كركوك). وتتمثل الهوية الجماعية للتركمان في شعورهم بالتمايز اللغوي والثقافي، وفي سعيهم للحفاظ على هذه الهوية رغم التحديات السياسية والاقتصادية.^(١)

٢. البنية الاجتماعية والتنظيم الأسري

يتميز المجتمع التركماني ببنية اجتماعية تقليدية تميل إلى الطابع الأبوي، حيث تتسم العائلة التركمانية بكونها ممتدة، قائمة على احترام كبار السن، وعلى تضامن أفراد الأسرة في القرارات الأساسية، بما في ذلك الزواج والتعليم والعمل. كما تحتل القيم المحافظة موقعاً مهماً في هذه البنية، إذ تُقدّر العائلة الشرف، والانضباط، والمكانة الاجتماعية، كما يتسم المجتمع التركماني بسمة العشائرية والولاء لشيخ العشائر في القرى والارياف مثله مثل المجتمعات العربية و الكردية ، لكنه هذا الولاء يختلف في المدن البعيدة عن الارياف حيث تتغلب ظاهرة الاعتزاز بأسماء العوائل التركمانية وليس العشائر، وقد أسهم هذا النظام الأسري في الحفاظ على الاستقرار الداخلي للمجتمع التركماني، رغم التغيرات الاجتماعية السريعة التي عرفها العراق بعد عام ٢٠٠٣.^(٢)

٣. التوزيع الجغرافي والهوية المكانية

ينتشر التركمان في عدة محافظات عراقية، ويتركزون بصورة رئيسة في شمال العراق ووسطه، وتحديداً في: كركوك، نينوى (تلعفر)، صلاح الدين (طوزخورماتو وأمرلي)، وديالى، ويُعرف هذا الامتداد الجغرافي باسم "المثلث التركماني". ويُعد الموقع الجغرافي عاملاً محورياً في تشكيل الهوية التركمانية، إذ تُشكل كركوك وتلعفر رمزين تاريخيين وثقافيين، يحملان دلالات متعلقة بالانتماء والحقوق السياسية، خصوصاً في ظل التنافس الإثني على هذه المناطق!^(٣)

كما ان محافظة ديالى توجد أكبر المدن التركمانية التي تَكَرَّدت وتعرّبت بشكل كبير في محافظة ديالى، أي أقضية كفري والمقدادية (شهربان) وخانقين، بالإضافة إلى نواحي قره تبه والسعدية (كزل رباط) ومندلي وجلولاء والكزانية وعشرات القرى الأخرى

(1) TUNAHAN YILDIZ, Previously cited source. Pages;19 -77.

(٢) سعد سلوم ، الأقليات في العراق (الذاكرة، الهوية، التحديات) ، (بغداد: مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية الاعلامية ، ٢٠١٣)، ص ١٩٢-١٩٣.

(٣) فارس حسن المهداوي، "مستقبل الاقليات في العراق و مصادر تهديداتها"، مجلة الجزيرة، (٢٠٢١): ص ٥.

كما ان في محافظة واسط لا يزال الناطقون بالترکمان موجودين في قضاء بدرة في هذه المحافظة يوجد عدد كبير من التركمان المعربين بالكامل في محافظة واسط، وخاصة في قضاء العزيزية كما تشتهر قبيلة الكراغولي الكبيرة بأصولها التركمانية، وفقاً للمصادر التركمانية، يُقدر عدد تركمان بغداد بـ ٥٠,٠٠٠ عائلة (٣٠٠,٠٠٠ شخص)، في أوائل القرن العشرين، كان حي الميدان الكبير المعروف يسكنه العسكر التركمان، بينما سكنت العائلات الأرستقراطية التركمانية، بالإضافة إلى كبار المسؤولين، حي الحيدرهانة. كما يوجد التركمان في رقابة خاتون، والأعظمية، وفضل، وحسن باشا، وباب الشيخ، وقره كول كما أن المناطق التركمانية كما قدر أول تقدير للمكونات العرقية للمنطقة، التي أجراه بريتن عام ١٩٢١، التركمان في العراق بنسبة ٨.٤% من سكان ولاية الموصل بأكملها، بعدما استمرت المفاوضات والجدل حول مصير ولاية الموصل لمدة ٨ سنوات، وتصاعدت في لوزان وفي عسبة الأمم مع تزايد الإصرار التركي على ضم ولاية الموصل إلى تركيا مع مرور الوقت.

فلقد وصفت لجنة الموصل التابعة لعسبة الأمم عام ١٩٢٤ أول تعداد سكاني عراقي نظمته الحكومة العراقية (١٩٢٢-١٩٢٤) بأنه تعداد تعسفي إلى حد ما، انخفضت نسبة التركمان إلى النصف تقريباً (انخفضت إلى ٤.٨٪) في ولاية الموصل ثم انخفضت نسبة التركمان العراقيين إلى ما يقرب من ٢٪ من إجمالي سكان العراق ، منذ ذلك الحين، لم يتم احتساب العرق في العراق حتى تعداد عام ١٩٥٧، الذي استمرت نتائجه المبكرة في التقليل من عدد السكان التركمان العراقيين إلى ١٣٦٨٠٠ فقط، ومع ذلك، فإن الرقم المنقح الذي صدر بعد ثورة ١٩٥٨ أكد أن إجمالي عدد السكان التركمان هو ٥٦٧,٠٠٠ نسمة، أي ما يعادل ٩% من إجمالي سكان العراق. ٦.٧

عانت من سياسات التهميش والإقصاء خلال مراحل تاريخية مختلفة، أبرزها في ظل النظام السابق، وما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.^(١)

٤. **الطبقة الاجتماعية والاندماج الاقتصادي:** تنتمي غالبية التركمان إلى الطبقة المتوسطة، ويعملون في مجالات التعليم، الطب، التجارة، والوظائف الحكومية. وقد أسهمت هذه المهن في تعزيز مكانتهم داخل البنية الاجتماعية العراقية. إلا أن المجتمع التركماني يعاني من تهميش اقتصادي نسبي، خصوصاً في المناطق التي تأثرت بالصراعات الطائفية والإرهاب، كما هو

(1) Turkey's Iraqi Turkmen Policy, Merciless Exploitation and Violation of International Law, www.turkmen.nl www.turkmentribune.com soitm@turkmen.nl

الحال في تلغفر خلال سنوات عصابات داعش الارهابية ، ما أدى إلى تهجير آلاف العوائل التركمانية وفقدان مصادر دخلها.^(١)

ثانياً: الخصائص الثقافية للمجتمع التركماني

١. **اللغة التركمانية:** تُعد اللغة من أبرز الملامح الثقافية للتركمان، وهي لهجة من اللغة التركية، أقرب إلى اللغة الأذربيجانية^(٢) وتُستخدم في الحياة اليومية، وفي الشعر الشعبي والأغاني والطقوس الدينية، تاريخياً، كانت اللغة التركمانية تُكتب بالحروف العربية، إلا أن التأثير التركي الحديث دفع نحو استخدام الحروف اللاتينية، خاصة في المراسلات الثقافية والإعلامية، وقد حافظ التركمان على لغتهم رغم التحديات، إذ تُدرّس أحياناً في بعض المدارس ضمن مناطقهم، بجهود مجتمعية ودعم بعض الأحزاب التركمانية.

٢. **التراث الشعبي والفلكلور:** يمتلك التركمان تراثاً غنياً يتجلى في الأغاني الشعبية، القصص التراثية، الأمثال، والرقصات. وتُعد الأغنية التركمانية "المائي" مثلاً على الشعر الغنائي الذي يُنشد في المناسبات الاجتماعية، كما يحتفل التركمان بعيد نوروز، الذي يُعد مناسبة ثقافية وقومية كبرى، يتخللها الغناء، والرقص الشعبي، وارتداء الأزياء التقليدية، وتحظى الحكايات الشعبية التي تتحدث عن أبطال التركمان بأهمية في بناء الوعي والذاكرة التاريخية الجماعية.

٣. **الدين والمذهب:** يشكل الدين الإسلامي الإطار العام للهوية الدينية للتركمان، ويتوزعون ما بين السنة والشيعة، مع غالبية سنية في تلغفر، وغالبية شيعية في طوزخورماتو وأمرلي. وقد أدى هذا التنوع إلى موقع تركماني فريد بين المكونات العراقية، حيث يعمل التركمان بتركيبتهم الدينية المتوازنة، كجسر بين السنة والشيعة.^(٣)

كما أن الالتزام الديني لدى التركمان يتجلى في حضورهم في المناسبات الدينية، وزيارة المراقد، وإحياء الشعائر، ولكن دون تطرف أو انغلاق.^(٤)

٤. **الثقافة المعيشية: الأزياء والمطبخ:** التركمان يمتلكون أزياء تقليدية مميزة، خاصة في المناسبات الدينية والأعراس، إذ ترتدي النساء زياً ملوناً مطرزاً، بينما يرتدي الرجال

(١) علي طاهر الحمود، تركمان العراق قلق الهوية والاندماج، (عمان: مؤسسة فريدريك، ٢٠٢١)، ص ٨.
(٢) منى حسين عبيد، "الأقليات في العراق بعد العام ٢٠٠٣: الواقع والمستقبل"، بحث منشور، مجلة اوروك للعلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، ع ٢، ج ٢، المجلد ١٦، (٢٠٢٣): ص ١٤٦٦.
(3) A. Gökhan KAYILI, THE IRAQI TURKMEN(1921-2005),MASTER OF ARTS, The Institute of Economics and Social Sciences of Bilkent University,2005,p 5_6.

(٤) حسين جلوب الساعدي، "التركمان مكون بلا حقوق"، مؤسسة الهدى للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦، <https://alhudamissan.com/index>

“الشلقة” و”السروال”. أما المطبخ التركماني فيتضمن أكلات تركية الأصل، مثل “الدولما”، “المانتي”، و”القيماغ” (نوع من الكريمة)، ويتميز بنكهاته الخاصة التي تمثل التمازج بين العثمانية والمحلية العراقية.

٥. **المؤسسات الثقافية والتعليمية:** سعى التركمان إلى إنشاء مؤسسات تُعنى بالحفاظ على ثقافتهم وهويتهم، ومنها مدارس، جمعيات، مراكز ثقافية، وصحف ناطقة باللغة التركمانية مثل جريدة “إيلاق”. كما يتم تنظيم مهرجانات ثقافية وأدبية تُعنى بإحياء التراث التركماني، خصوصاً في كركوك وتلعفر، وتسهم هذه الفعاليات في تنشيط الحياة الثقافية وتوثيق الانتماء

توجد العديد من المؤسسات الثقافية والاجتماعية التي تمثل التركمان في العراق، منها مجلات ثقافية مثل “مجلة تركمان العراق”، بالإضافة إلى الأندية الاجتماعية مثل “الشاي خانات” التي تلعب دوراً في الحفاظ على التراث مثل لعبة “الصينية”. هناك أيضاً دور للمنظمات الدينية في تزيين الأحياء والجوامع في المناسبات مثل شهر رمضان. فضلاً عن الأحزاب والمنظمات السياسية و بعض المنظمات السياسية والاجتماعية تهدف إلى تمثيل التركمان والدفاع عن حقوقهم الثقافية والسياسية. تُظهر هذه المؤسسات جهوداً مستمرة للحفاظ على هوية التركمان الثقافية والاجتماعية في العراق.^(١)

II. المبحث الثاني

مراحل تطور الدور السياسي والاجتماعي للتركمان في العراق

يشكل التركمان في العراق إحدى المكونات القومية الرئيسة التي ساهمت في تشكيل التاريخ السياسي والاجتماعي للبلاد، وقد لعبوا أدواراً متباينة تبعاً للمرحلة التاريخية، تأثرت بالتغيرات السياسية والأنظمة الحاكمة، فمنذ العهد العثماني مروراً بالدولة العراقية الحديثة، وصولاً إلى مرحلة ما بعد ٢٠٠٣، ظل التركمان يحتفظون بحضور فاعل رغم ما تعرضوا له من تهديدات. وتُعد دراسة دورهم السياسي والاجتماعي مدخلاً مهماً لفهم طبيعة التعددية في العراق

(1)Özlem ACAR ,Bilgay DUMAN, Irak Türkmenleri'nin Türkmen Dilini ve Kültürünü Koruma Çabaları, The Journal of International Language, Literature, Culture, History, Art and Education Research,2024, Pages 1691.

II. أ. المطلب الأول

تطور الدور السياسي للتركمان في الدولة العراقية

أولاً: المرحلة الملكية (١٩٢١ – ١٩٥٨)

أدى الاحتلال البريطاني لولاية الموصل في ١٥ تشرين الثاني ١٩١٨، وتأسيس العراق تحت الانتداب البريطاني من قبل عصبة الأمم في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٠، إلى جعل التركمان مواطنين في دولة العراق، وأصبح نقطة البداية لتحويلهم إلى أقلية عرقية، يمكن القول إن التركمان لم يكونوا راضين عن هذه الظروف الناشئة حديثاً، ولم يتكيفوا معها بسهولة، وبالتالي، لم يتمكنوا من البدء بداية جيدة. في عام ١٩٢٠، اندلعت انتفاضات ضد البريطانيين وملك العراق "المعين" في مناطق مختلفة من العراق، شارك التركمان في الاجتماعات الجماهيرية و المظاهرات، وخاصة في تلعفر، إحدى أقرب المناطق التركمانية إلى تركيا، ثار التركمان ضد البريطانيين، ولكن نتيجة للهجوم البريطاني ضد المتمردين، اضطروا إلى اللجوء إلى جبال كراتشوغ لمدة ثلاثة أشهر، تُسمى هذه الأحداث "سنة كاتشاكاش" أو "ملحمة كاتشاكاش المجيدة" من قبل شخصيات تركمانية بارزة، ويتم استحضارها وسردها باستمرار في كل كتاب تقريباً يتعلق بالتركمان وفي أدبهم.^(١)

في الواقع، يعتبر المؤلفون التركمان عمومًا أن "ملحمة كاتشاكاش" كانت نقطة انطلاق الثورة العامة ضد البريطانيين في العراق عام ١٩٢٠، وقد واجه المكون التركماني في كركوك أحداثاً دامية في العراق، ففي ٤ مايو ١٩٢٤، اندلع الصراع بين جنود الاحتلال البريطاني والتركمان. وتوسعت المعركة في كركوك، وهاجم الطياريون تركمان ويُقال إن العديد من المنازل وأماكن العمل نُهبت، كما قُتل وجُرح أكثر من ٢٠٠ شخص خلال الأحداث التي استمرت ثلاثة أيام، واعتقل البريطانيون الشخصيات التركمانية البارزة في المدينة، وهم حسين نفجي، وسليمان بك درويش، وخير الله حسن أفندي، ووفقاً لمؤلفين تركمان، لم يُعاقب جنود الطيارين، المسؤولون عن الهجمات، دائماً، كما يعتبر هؤلاء المؤلفون أن هذه الأحداث كانت نتاجاً لخطط بريطانية مدروسة جيداً، يُطلق القوميون التركمان على هذا الحدث اسم "حدث الطياري" أو "حدث ليفي"، ويُقدم كأحد أدلة التمييز ضد التركمان والموقف تجاههم في العراق وبالرغم من ذلك يمكن القول إن قضية الموصل، التي حُلّت بموجب اتفاقية أنقرة لعام ١٩٢٦ بين الأتراك والبريطانيين لصالح بريطانيا، كانت أكثر من مجرد مسألة حدود عراقية تركية في نظر التركمان، فعلى الرغم من أن مصطلح "التركمان" موروث من التاريخ، إلا أن استخدامه بهذا المعنى كان جديداً، ووفقاً للعديد من المؤلفين التركمان مثل

(1) TUNAHAN YILDIZ, Previously cited source. P 34.

إرشت هورمزلو وصوفي ساتشي، فإن تسمية "التركمان" التي ظهرت في هذه العملية كانت تسمية سياسية بريطانية كان الغرض منها تعزيز الحجج البريطانية بأن تركمان العراق لا علاقة لهم بأترك تركيا يقول السفير التركي إن تركيا استمرت في استخدام تسمية "أترك العراق" في مراسلات الشؤون الخارجية حتى السنوات الأخيرة.^(١)

باختصار، كانت قضية الموصل (*) هي الخط الفاصل الرئيسي الذي يميز التاريخ السياسي للتركمان العراقيين عن تركيا، حتى انهيار الإمبراطورية العثمانية، كان التركمان العراقيون يتشاركون نفس التاريخ السياسي مع أترك تركيا، ولكن مع تأسيس العراق، أصبح تاريخ سياسي مختلف تمامًا، أحدهما كقوة ذات سيادة في دولة مستقلة والآخر كأقلية في حكومة انتداب، لذلك، تشير قضية الموصل إلى الأصول الحديثة للهوية التركمانية. ومع ذلك، يمكن القول إنه في بداية تاريخ العراق الحديث، كان التركمان يتمتعون بمستوى أعلى نسبيًا من الحرية والاعتبار، وتمتعوا بوجود خالٍ من المشاكل نسبيًا كطبقة إدارية وتجارية قيمة في الإمبراطورية العثمانية على سبيل المثال، مثل عضوان تركمانيان، عزت باشا الكركوكي وحسن أفندي زاده خير الله أفندي، كركوك في مجلس الانتخابات العراقي عام ١٩٢٠، علاوة على ذلك، نُشرت أول مسودة دستور للعراق، التي وُضعت عام ١٩٢١ (وإعلانها الرسمي النهائي)، باللغة الإنجليزية والعربية والكردية والتركية، ومع ذلك، يمكن القول إن الدافع الأساسي وراء وجودهم الخالي من المشاكل نسبيًا كان المحاولات البريطانية لتحقيق التوازن بين المجموعات المختلفة في العراق^(٢)

ان الحكومة العراقية حاولت توفير أنواع معينة من الضمانات بشأن مستقبل التركمان اذ كررت الحكومات العراقية والملك فيصل عدة مرات أنه لا يمكن أن يكون هناك أي تمييز في العراق على أساس الدين واللغة، وأنه يمكن لأي مجتمع تقديم التعليم وفتح مدارس خاصة بلغاته الخاصة. على سبيل المثال، اعترف الإعلان الرسمي الصادر في (٣٠ مايو ١٩٣٢) لانضمام العراق إلى عصبة الأمم باللغتين التركمانية والكردية كلغات رسمية إلى جانب العربية، وكفل الحفاظ على بعض الحقوق الوطنية للأكراد والتركمان مثل الحق في فتح مدارس تقدم التعليم باللغة الأم، وأشار إلى كركوك وكفري كمينتين ذات أغلبية تركمانية، لتنفيذ هذه الالتزامات، قانون اللغات المحلية رقم تم سنّ قانون ٧٤ الذي حدّد توفير التعليم باللغة التركمانية واستخدامها كلغة رسمية في المحاكم في مناطق الاستيطان التركمانية، ونُشرت مجلات تركمانية مثل كركوك وأفاق خلال هذه السنوات، علاوة على ذلك، أعلن

(1) A. Gökhan KAYILI, THE IRAQI TURKMEN(1921-2005), Daha önce belirtilen kaynak,p 9.

(2) A. Gökhan KAYILI, THE IRAQI TURKMEN(1921-2005), Daha önce belirtilen kaynak,p 10.

الملك فيصل في خطابه في ١١ يونيو ١٩٣٥ أنه سواء أكان كردياً أم عربياً أم تركمانياً، يجب أن يحصل كل مواطن على التعليم بلغته الأم. ومع ذلك، وفقاً لإنجار هرملو، فإن هذه الالتزامات والضمانات لم تُرضِ التركمان لأن مطلبهم الرئيسي كان أن لا يُنظر إليهم كأقلية بل كأمة مكونة، وتم تضمينهم بجدية في آليات صنع القرار العراقية، كما يدعي هرملو أن استياء التركمان وتحفظهم على البريطانيين والملك فيصل كان أحد المصادر الرئيسية لجهلهم، على الرغم من أنهم لم يحاولوا الثورة أبداً بعد ثورة ١٩٢٠ العامة ضد البريطانيين والملك فيصل.^(١)

في أواخر الثلاثينيات، أدت الأحداث المتتالية إلى تدهور وضع التركمان في العراق، أولاً، يُزعم أن الاهتمام الكبير للتركمان بزيارة كركوك التي قامت بها لجنة تركية جاءت إلى العراق من أجل حلف صد آباد عام ١٩٣٧ تسبب في استياء كبير في الحكومة العراقية بالإضافة إلى ذلك، بعد سقوط (حكمت سليمان) من الحكومة عام ١٩٣٨، ضعف وضع التركمان في استخدام الحقوق الثقافية والتعليمية بشكل خطير من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة، يمكن أن يرتبط هذا التغيير في الطريقة أيضاً بمخاوف وسوء تقدير من جانب الحكومات العراقية فيما يتعلق بالاستيلاء التركي على هاتاي، كما عزز هذا الحدث الآمال بين التركمان، وبالتالي، فسر رد فعل الحكومة العراقية على التركمان، كما تلقى بلال سمسير برقية من كركوك حول وفاة ماتينك، كتب فيها أن المخلص العظيم (أتاتورك) سيحرر كركوك التعيسة تماماً يوماً ما، لذلك، عاش التركمان في أربعينيات القرن العشرين في حالة من الضعف الشديد وتحت أعين تلك الإدارات المتشككة، في ١٢ يونيو ١٩٤٥، وقع حدث آخر استحضره المؤلفون التركمان باستمرار في احتجاجات^(٢)

شهدت المرحلة الملكية بداية تكوين الدولة العراقية الحديثة تحت الانتداب البريطاني، وكان التركمان جزءاً من المجتمع العراقي المتعدد القوميات. وعلى الرغم من أن الدستور الملكي لعام ١٩٢٥ اعترف ضمناً بحقوق المواطنة المتساوية، إلا أن التمثيل السياسي

(1) Çağdaş DUMAN, The Political Situation of Iraqi Turkmen After The 1990 Period, BIDGE Publications, 2023, p11.

(*) وهي الخلاف الدبلوماسي الذي واجهته المملكة العراقية سابقاً مع الجمهورية التركية عام ١٩٢١ عند تتويج الملك فيصل ملكاً على العراق حول قضية ضم الموصل الى الاراضي التركية بحجة كونها وريثة الدولة العثمانية في حين اصرت بريطانيا على ان الاراضي الموصلية تابعة للعراق وتم تدخل عصبة الامم عام ١٩٢٤ وارسلت لجنة دولية الى الموصل عام ١٩٢٥ واوصت بتقريرها ابقاء الموصل ضمن الاراضي العراقية استنادا الى العوامل التاريخية و الادارية و الاقتصادية والاثنية وتم بعدها توقيع معاهدة انقرة بين بريطانيا وتركيا عام ١٩٢٦ اقرت تركيا فيها بالحدود الحالية مقابل حصولها على نسبة من عائدات نفط الموصل لمدة ٢٥ سنة، ينظر: ارشد الهرمزي، حقيقة الوجود التركماني في العراق، (بيروت، لبنان: دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٥)، ص ٢٨.

(٢) ارشد الهرمزي، حقيقة الوجود التركماني في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١.

للتركمان بقي هامشيًا، فقد اقتصر حضورهم على بعض المناصب الإدارية المحدودة، دون تمثيل فعال في البرلمان أو مجلس الوزراء.

وقد ساهمت عوامل متعددة في ضعف الدور السياسي للتركمان خلال هذه الفترة، منها:

- هيمنة العرب على مؤسسات الدولة المركزية.
- محدودية الانخراط التركماني في الأحزاب السياسية الوطنية الكبرى.
- غياب الاعتراف الرسمي بالتركمان كقومية مستقلة في الدستور أو الخطاب الرسمي.

ومع ذلك، حاول التركمان الانخراط عبر الصحافة والنشاط الثقافي، مثل إصدار صحيفة "كركوك" باللغة التركمانية عام ١٩٢٦، والتي كانت منابر للتعبير السياسي غير المباشر^(١)

رغم كل ما تم ذكره إلا أن التركمان كان منهم من دخل في العمل السياسي ضمن اطار اول حكومة تشكلت عام ١٩٢١ ومنهم الفريق عزت باشا صاري الكركوكلي وهو اول وزير (للمعارف و الصحة) و الدكتور مظفر ارسلان و و اللواء ناظم الطبقجلي و الاذاعي سعاد الهرمزي و كذلك الشاعر عبد الوهاب البياتي.^(٢)

ثانيًا: المرحلة الجمهورية (١٩٥٨ – ٢٠٠٣)

١. فترة عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ – ١٩٦٣)

كان التركمان أحد المجتمعات المتفائلة في العراق بعد انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨، في إعلان الجمهورية العراقية عبر الإذاعة من قبل الزعيم عبد الكريم قاسم و عبد السلام عارف،^(٣) أعلن أن العراق يتكون من ثلاث مجموعات عرقية أساسية، هي العرب والأكراد والتركمان، ومع ذلك، منحت الإدارة الجديدة وضعًا متساويًا للأكراد بينما لم يُذكر اسم التركمان في الدستور المؤقت الصادر في ٢٧ تموز ١٩٥٨، إلا في الاعتراف ضمناً بالتركمان كلغة وثقافة الأحكام والتعديلات واللوائح اللاحقة، كما حصلوا التركمان على

(١) شاكر صابر الضابط، موجز تاريخ التركمان في العراق ٢٧٣ م إلى ١٩٥٨ م، (بغداد: دار الوراق للنشر، ١، ٢٠١١)، ص ١٣٨.

(٢) فارس حسن المهدي، "مستقبل الأقليات في العراق و مصادر تهديدها"، بحث منشور، مجلة الجزيرة ، (٢٠٢١): ص ٨.

(3) Mehmet Ömer Kazancı, Türkmen Öykücülüğü, Kardeşlik Dergisi, Yurt Gazetesi ve Birlik sesi Dergisi Üçgeni İçerisinde, İkinci baskı: 1000, Irak-Bağdat:2012, Sayfa 17.

التمثيل الشكلي ، اذ دُمج بعض الشخصيات التركمانية في المؤسسات السياسية، مثل تعيين الدكتور محمد مهدي كبة (وهو شيعي من أصل تركماني) وزيراً للإرشاد في أول وزارة بعد الثورة، كما تم تعيين ضباط تركمان في الجيش والشرطة بمناصب متوسطة، كما سمحت هذه الفترة ببعض الانتعاش الثقافي التركماني، اذ ظهرت بعض المطبوعات والصحف باللغة التركمانية لفترات قصيرة كما سمح بتدريس اللغة التركمانية في بعض المدارس الابتدائية في المناطق التركمانية (كركوك، أربيل، الموصل) كلغة ثانية، وإن كان ذلك بشكل محدود وغير منتظم.^(١)

وبعد انقلاب عام ١٩٥٨ حدثت صراعات حادة بين المدارس العقائدية والفكرية في العراق، وخاصة بين الأممية والفكر العربي القومية اضطر المجتمع التركماني إلى الوقوف في وجه الحزب الشيوعي بالتعاون مع الحركة القومية الكردية، لعدم تبنيهما للفكر الشيوعي، وأصبح من الطبيعي أن يدعم التركمان القوميون العرب دون تمييز بينهم وبين حزب العمال الكردستاني العربي، في ظلّ التحدي الذي شكّله التياران المنتشران في البلاد، وهما القومية العربية والشيوعية، إلا أن وضعهم لم يُحدّد باتفاقٍ أو تحالفٍ ضمن شروطٍ محددة. كما شارك التركمان في الذكرى الأولى لانقلاب ١٤ يوليو/تموز ١٩٥٩ تعبيراً برغبتهم في التخلص من عزلتهم السياسية والإعلان عن رغبتهم في التفاعل مع السياسة التي ستحدد مصير العراق، في ١٤ يوليو/تموز ١٩٥٩، تعرض التركمان للهجوم، كان عثمان حيدر، صاحب مقهى "١٤ يوليو"، أول من قُتل، كانت هذه بداية العملية التي استمرت ثلاثة أيام وسُجلت في التاريخ باسم مذبحة كركوك الأولى، أعلنت قيادة الفرقة الثانية حظر تجول، والذي اتضح لاحقاً أنه طُبّق على التركمان فقط، أُعدم بعض الشخصيات التركمانية البارزة، مثل العقيد المتقاعد عطا خير الله، وجاهد فخر الدين، وقاسم نفطجي. نُهبت المتاجر والمتاجر والمراكز التجارية ومنازل التركمان^(٢)

بعد أن تصدرت أخبار المجزرة عناوين الصحف يومياً، استقرت كلمة "تركمان" اسماً لمجتمع ثالث في العراق. أصبح التركمان محور اهتمام العرب المناهضين للشيوعية والمتقنين والصحفيين في العراق بفضل المجزرة بعد المجزرة، مددت إذاعة بغداد مدة برامجها باللغة التركمانية وعززتها، تأسست جمعية الأخوة التركمانية على يد مهاجرين من كركوك وأقاموا

(١) علي طاهر الحمود، تركمان العراق قلق الهوية والاندماج، مصدر سبق ذكره، ص

(2) Tunahan HAZIR Özet, 14 TEMMUZ 1959 KERKÜK KATLIAMI, <https://dergipark.org.tr/en/download/article-file/871335>.

في بغداد. كما أشار نيفي دميرجي في كتابه إلى أن الوحدة والتعاون والترابط بين التركمان ازداد بعد مجزرة عام ١٩٥٩.^(١)

في ٢٨ يوليو/تموز ١٩٥٩، عقد الجنرال عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحفياً، وهاجم بشدة مرتكبي مجزرة كركوك. وعرض على الصحفيين صوراً التقطت خلال المجزرة ضد التركمان في كركوك القي القبض على مائتين وستين شخصاً، من بينهم داود الجنابي، المسؤول الرئيسي عن مجزرة كركوك. وحُكم على بعض القادة الذين حوكموا في المحكمة العسكرية بالإعدام^(٢)

رغم الخطاب القائم على اساس المساواة للحكومة العراقية انذاك فإن الممارسة على الأرض كانت مختلفة، واستمر تهميش الدور السياسي التركماني للأسباب التالية:

١. هيمنة الأيديولوجية القومية العربية: على الرغم من معاداة قاسم للبعثيين والقوميين المتطرفين، إلا أن الإطار الأيديولوجي للدولة بقي قومياً عربياً في غالبيته، كان التركمان، مثل الأكراد، يُنظر إليهم على أنهم "أقلية" ضمن دولة قومية عربية، وليسوا كشركاء مؤسسين على قدم المساواة مع العرب، لم يُمنح التركمان Status "قومية مؤسسة" كما حصل للأكراد لاحقاً.

٢. السيطرة على مركز القرار: ظل مركز صنع القرار في بغداد محصوراً بشكل شبه كامل في النخبة العربية (السنية والشيوعية) لم يكن للتركمان تمثيل حقيقي أو تأثير في مراكز السلطة الحقيقية (مثل مجلس قيادة الثورة، أو قيادة الجيش، أو دوائر الأمن والمخابرات). كان أي تمثيل لهم ذا طابع شكلي أو فردي.

٣. قضية كركوك المحورية: استمرت سياسة التمييز الديموغرافي في كركوك، وإن لم تكن بنفس الحدة والمنهجية التي اتبعتها البعث لاحقاً، تمت مصادرة أراضي الملاك التركمان تحت ذرائع "قانون الإصلاح الزراعي" وتوزيعها على العرب الوافدين، مما غير التوازن السكاني في المدينة لصالح القومية العربية.

٤. الاستقطاب الكردي - العربي: وجد التركمان أنفسهم محاصرين في صراع الهوية بين الحركة الكردية التي كانت تسعى للحكم الذاتي (واتهمت ب محاولة "تكريد" المناطق

(1) Suphi Saatçi, The Historical Development of the Turkmen Existence in Iraq, (Istanbul: TTT, 1996), pp.208-209.

(2) Turkey's Iraqi Turkmen Policy, Merciless Exploitation and Violation of International Law, www.turkmen.nl www.turkmentribune.com soitm@turkmen.nl .

التركمانية) والحكومة المركزية في بغداد التي كانت تدفع نحو "تعريب" تلك المناطق، أدى هذا الاستقطاب إلى إضعاف الموقف التركماني وإفقاذه لأي حليف قوي

أصبح من الواضح أن الواقع الكردي قد تم قبوله من قبل الحكومات العراقية بينما تم دمج المجموعات العرقية باستثناء العرب والأكراد تحت عنوان "الأخر". نتج إهمال الإدارة الجديدة للتركمان على الأرجح عن التقارب بين الأكراد والإدارة العراقية، علاوة على ذلك، ونتيجة لإعلان العفو العام عام ١٩٥٨، جاء الزعيم الكردي الملا مصطفى البارزاني، الذي كانت تربطه علاقة ود مع قاسم لفترة قصيرة، إلى العراق من موسكو، مما أثار التوترات بين التركمان^(١)

بعد عودة البارزاني، بدأت الصراعات الصغيرة بين الأكراد والتركمان بالظهور، شن البارزاني الحملة الكردية على كركوك من خلال الدعاية التي تدعي أن كركوك كانت دائماً مدينة كردية.

ومن خلال تعبئة السكان الأكراد في كركوك، ومن المتوقع أن يتسبب هذا في استياء أكبر بين التركمان منه بين العرب، حيث كانت كركوك لا تزال مدينة غير عربية خلال تلك الفترة، يمكن القول لم يُمنع التركمان منعاً كلياً، بل تم تقييد دورهم السياسي والحقيقي ضمن أيديولوجية الدولة القومية العربية السائدة، وتم منعهم من الوصول إلى مراكز السلطة الفعلية أو تحقيق أي شكل من أشكال الحكم الذاتي أو الحقوق القومية الجماعية.

٢ . فترة عبد السلام وعبد الرحمن عارف

بدأت سلطة الجنرال قاسم بالتراجع نتيجةً لمشاكل داخلية وخارجية بعد عام ١٩٦١. فشنّ الأكراد، الذين كانت لديهم مصالح متضاربة مع الحكومة، تمرداً مسلحاً. وحدثت خلافات عديدة داخل الجيش. علاوةً على ذلك، دفعت محاولات قاسم لتقييد مصالح شركات النفط الأجنبية وتهديداته للكويت وبريطانيا العظمى والدول العربية إلى معارضة سلطة قاسم. وأنهت مجموعة من الضباط المتعاونين مع حزب البعث العربي الاشتراكي حكم قاسم بانقلاب في فبراير ١٩٦٣، نفذ القوميون العرب الانقلاب على سلطة قاسم، وتكونوا من ثلاث مجموعات. الأولى هي المقدم عبد السلام عارف، الذي أطاح بالملكية مع قاسم، وكان قائد المجموعة المؤيدة لناصر. أما المجموعة الثانية فكانت حزب البعث العربي بقيادة أحمد حسن البكر، أما المجموعة الثالثة فكانت القوميين العراقيين غير المواليين لناصر، والمعروفين باسم الكفمي

(1) Sinan Marufoğlu, "Irak Türkleri-Iraqi Turks" in Türkler Ansiklopedisi (Encyclopedia of Turks). (Ankara: Yeni Türkiye Yayınları, 2002), Volume:20, p.607.

مُنح عبد السلام عارف الرئاسة والسلطة التشريعية أما السلطة التنفيذية، فقد مُنحت لمجلس القيادة الوطنية الثورية الذي تكوّن من مدنيين وعسكريين، وخلال هذه الحقبة الجديدة، مُنح العقيد أحمد حسن البكر رئاسة الوزراء، كان عبد السلام عارف ينوي اتباع سياسة توحيد الصفوف إذ زار بعض الشخصيات التركمانية البارزة ومسؤولي جمعية الأخوة التركمانية الذين عبّروا عن القسوة والظلم الذي تعرّضوا له، فيم بعد اصدر قرار أعدم الأشخاص الثمانية والعشرون المحكوم عليهم بالإعدام بتهمة ارتكاب مجزرة كركوك وتنفيذها في ثلاث ساحات مختلفة بكركوك في ٢٣ يونيو/حزيران ١٩٦٣، وهكذا، خطت الحركة العسكرية خطوة مهمة لكسب التركمان، وبدأ التركمان يعيشون فترة أكثر استقرارًا

أصدر النظام الجديد دستورًا جديدًا ومؤقتًا في ٢٩ أبريل/نيسان ١٩٦٤، وبموجب الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤، ألغي دستور عام ١٩٥٨ وأُلغي، وشُدّد في المادة ١٩ على أن الشعب العراقي متساوٍ دون أي تمييز على أساس التركيبة العرقية أو اللغة أو غيرها من الأسباب، ودون مراعاة للاختلافات في الحقوق والواجبات

بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٨ ، حظي التركمان بفرصة التمتع بالحقوق المدنية منذ عام ١٩٢٣ لأول مرة على الرغم من أنهم كانوا لا يزالون يفتقرون إلى حق التعليم باللغة التركية والعديد من الحقوق الاجتماعية والثقافية الأخرى، إلا أن العيش الكريم والإنساني والمعاملة كمواطنين أسعد التركمان جزئيًا في ذلك الوقت، أُضيف الجزء التركي من الأبجدية التركية الجديدة إلى الجزء الموجود بالخط التركي القديم في مجلة "قرداشليك" بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٨ واختفى التآزر الثقافي مع اختلاف الأبجديات، وشجّعت معرفة القراءة والكتابة بالأبجدية اللاتينية، شعر التركمان بالمساواة والاستقرار، كما وسُهلّت زيارتهم لتركيا، في عام ١٩٦٦ ، وبعدما توفي عبد السلام عارف في حادث طائرة هليكوبتر، وتولى شقيقه عبد الرحمن محمد عارف السلطة، وتم تعيين الدكتور نظام الدين عارف، التركماني، في منصب وزير الاقتصاد والتجارة وهذا يعد أولى سيميات عدم التفرقة بين العرب و التركمان في ظل حكم الاخويين .^(١)

٣- فترة حزب البعث (١٩٦٨ – ٢٠٠٣)

لم يثير وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة بانقلاب ١٧ يوليو/تموز ١٩٦٨ قلقًا لدى التركمان في البداية، إذ لم تحدث أي تطورات سلبية بين التركمان والعرب ، كان كلا الجانبين مُعرّضًا لنفوذ الشيوعيين آنذاك، وكان التركمان يتوقعون تقليص

(1) Gökhan KAYILI, IRAK TÜRKMENLERİ(1921-2005), Yüksek lisans tezi, BİLKENT ÜNİVERSİTESİ ANKARA ULUSLARARASI İLİŞKİLER BÖLÜMÜ, 2005.

المستوطنات العرقية الأخرى التي نشأت ضدهم حول كركوك بعد عام ١٩٦٠، ومع ذلك يبدو أن حزب البعث لديهم شعور قوي بالقومية والعنصرية، اذ قام حزب البعث بطرد الجماعات المعارضة في وقت قصير من أجل تعزيز سلطته اعثقل بعض المعارضين لحزب البعث، ونفي بعضهم، أعدم واحد وخمسون شخصاً علناً لتثبيت عزيمة المعارضة، وكان من بين هذه المجموعة أيضاً نظام الدين عارف الذي عُيّن نائباً لوزير التجارة، تم دمج الدستور المؤقت للعراق في ٢١ سبتمبر ١٩٦٨ وتحويله إلى الدستور العراقي لعام ١٩٧٠ مع إعلان الحكومة في ١١ مارس ١٩٧٠، مُنح الأكراد استقلالهم الذاتي، ونص دستور عام ١٩٧٠ على أن العراق يتكون من قوميتين رئيسيتين، هما "العرب والأكراد" وكانت اللغة الرسمية هي العربية، واعتُبرت اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب العربية في المناطق الكردية، وأُهمِل التركمان في البرنامج الدستوري و قد تعارضت بنية وتوجهات الدساتير العراقية بشكل واضح مع مواد إعلان ١٩٣٢ الذي سمح للحكومة العراقية بالانضمام إلى المجتمع الدولي،

أعلن حزب البعث العربي الاشتراكي أنه سيقدم للأقليات في البلاد حزمة تُسمى الحقوق الثقافية لكسب دعمهم ومن المثير للدهشة أن هذه الحقوق لم تُعلن إلا بعد أن نفّذ العراق القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤ يناير/كانون الثاني ١٩٦٩، والمتعلق بإنهاء العنصرية والفصل العنصري بتاريخ ١٤ يناير/كانون الثاني ١٩٧٠.^(١)

كما كان يعد أمر مجلس قيادة الثورة الصادر في ٢٤ يناير ١٩٧٠ بمثابة الوثيقة الثانية التي تعترف بوجود التركمان في العراق وتمنحهم بعض الحقوق (الوثيقة الأولى كانت إعلان عام ١٩٣٢). وكان الأمر يتعلق "بالحقوق الثقافية للمواطنين التركمان" يتألف من سبع مواد كانت المواد الثلاث الأولى تتعلق بالتعليم باللغة التركمانية، وتضمنت تعليم معين بحيث يتم تقديم التعليم في المدارس الابتدائية اللغة التركمانية، حيث تتوفر جميع المواد الدراسية في المدارس التي تقدم التعليم باللغة التركمانية.

وسُنشئ وزارة التربية والتعليم مديرية التربية التركمانية، أما المواد الأربع الأخرى، فكانت تتعلق بالحقوق الثقافية، ونصت على إنشاء جمعية للشعراء والأدباء التركمان، وإصدار صحيفة أو مجلة أسبوعية في نشر اللغة التركمانية، وتأسيس مديرية الثقافة التركمانية التابعة لوزارة الثقافة، وتمديد مدة البث باللغة التركمانية، وقد أشار حردان التكريتي وزير الدفاع الأسبق في العراق، والذي كان من الذين لعبوا دوراً مهماً في انقلاب عام ١٩٦٨ والذي اغتيل على يد حزب البعث، في مذكراته المنشورة في ليبيا بشأن الحقوق الممنوحة للأقليات، إلى أن السلطة العراقية لم تكن ولن تكون أبداً صادقة ومخلصة في احترام هذه الحقوق، في الواقع،

(1) İlhan YILMAZ, GEÇMİŞTEN GÜNÜMÜZE IRAK'TA TÜRKMEN POLİTİKASI, CTTAD V/12(2006/Bahar), 127-142.

كان السبب الرئيسي وراء عدم إدراج نظام BAAS باللغة التركية في الإشعار هو رغبته في الحد من إمكانية استفادة التركمان من حقوقهم الثقافية بإجبارهم على قبول الأبجدية القديمة (الأبجدية العربية)، وكانوا يأملون في عزل المجتمع التركماني عن بقية المجتمع إذا أصرّوا على استخدام اللغة التركية بالأبجدية اللاتينية، ومنذ ذلك الحين، أصبح التعليم التركي بالأبجدية العربية هو لغة اللغة التركمانية، لقد تبين أن الإشعار الصادر في ٢٤ يناير ١٩٧٠ كان بمثابة خيبة أمل للتركمان، إذ لم تُنفذ بعض الحقوق الممنوحة، وقُيد الباقي، تم تقليص اللغة التركمانية بسبب مشكلة الأبجدية. وقُلص عدد المدارس التي تُقدّم التعليم باللغة التركمانية من خلال عدة مسرحيات. وُجّهت عرائض كاذبة نيابةً عن أولياء أمور التركمان، واستُبدلت أسماء المدارس المكتوبة بالتركية بأسماء عربية. خمسة عشر معلمًا

كما نُفي ذوو الأصول التركمانية إلى كركوك، منعت حكومة بغداد الجزء التركي المكتوب بالأبجدية اللاتينية من مجلة "قرداشليك" التابعة لجمعية الأخوة التركمانية، مُنحت إدارة الجريدة السياسية الأسبوعية "يورت" والمجلة الأدبية الشهرية "بيرليك سيسي"، اللتين كان من المقرر أن تصدرهما جمعية الأدباء التركمان ومديرية الثقافة التركمانية التابعة لوزارة الصحافة، لمؤيدي جمعية الأخوة التركمانية.^(١)

بسبب هذه الإجراءات الحكومية الجائرة، انطلقت حملة مقاطعة استمرت ثلاثة أيام، ونظمت بعض الاحتجاجات في كركوك. قاطع بعض الطلاب الدورات الدراسية، وامتنع آخرون عن الذهاب إلى أماكن عملهم. اعتُقل خمسون تركمانيًا وتعرضوا لتعذيب شديد في كركوك. زادت سلطة هيئة علماء المسلمين في العراق من ضغوطها بسبب المقاطعة. لم يُمنح رجال الأعمال التركمان قروضًا، وغُرقلت علاقاتهم بالدولة، ولم يُسمح لهم بالعمل في الدوائر الحكومية، ولم يُعيّن خريجو الجامعات التركمان في الأقضية التركمانية. في عام ١٩٧٢، لم يكن هناك سوى ٥٠٠ موظف من أصل ١٠ آلاف موظف يعملون في قطاع النفط في كركوك.

من جهة أخرى، وقّعت حكومة بغداد اتفاقيةً من ١٥ مادة مع الأكراد تتعلق بحقوقهم الثقافية والتنفيذية والسياسية. وتضمنت هذه الاتفاقية قراراتٍ بتمثيل الأكراد في البرلمان، وإنشاء إقليم كردي مستقل، وتعيين نائب رئيس كردي، وتقاسم الدخل القومي بشكل عادل، وقبول اللغتين العربية والكردية كلغتين رسميتين في العراق وبموجب الاتفاقية لم تعد حكومة بغداد بحاجة إلى كسب التركمان بعد الآن، لأن العداء بين الأكراد والقوات الحكومية قد انتهى وتم ضمان السلام في الشمال.

(1) Gökhan KAYILI, IRAK TÜRKMENLERİ(1921-2005), Daha önce belirtilen kaynak.

بموجب الاتفاق بين حكومة بغداد والأكراد، كان من الضروري إجراء استفتاء لتحديد حدود إقليم الحكم الذاتي الكردي. وكان التحدي الرئيسي في الاستفتاء، الذي كان من المقرر إجراؤه في ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٠، والمتعلق بالأصل العرقي واللغة الأم، هو تحديد مصير المناطق التي يقطنها التركمان بكثافة، وكان على التركمان اختيار سلطة أحد الطرفين لحكم الإقليم، ولم يكن بإمكانهم تحديد حقوقهم وحرياتهم بأنفسهم، وهكذا، أصبح التركمان الذين لم يحق لهم التمتع بحق الحكم الذاتي خاضعين إما للأكراد أو للعرب. في هذه الفترة، التي تصاعد فيها الصراع بين حزب البعث العربي الاشتراكي والبارزاني، ازدادت الضغوط الثنائية في كركوك، ودخل مؤيدو البارزاني كركوك سراً في مجموعات، واستقروا في أحياء مثل الملا عبد الله جبل رحيموا، واستوطن الراشدون ٥٠ ألفاً. عائلات عربية في أقضية الحرية والكرامة والبعث و١٧ تموز وفلسطين والقدس، التي بنتها الحكومة مؤخراً، وزودتهم بسجلات ميلاد مسجلة في كركوك. أسسوا شركات وهمية (شركة مكافحي العرب، وشركة كهرباء الدبس، وشركة نفط كركوك). سعى الأكراد إلى فرض سلطتهم على جميع المناطق التركمانية، فمُنِعَ التحدث باللغة التركية، وخاصة في أربيل وهانكن وكفري.

مثّلت هذه المرحلة ذروة التهميش السياسي للتركمان، خاصة بعد سياسة التعريب التي انتهجها النظام، وخصوصاً في محافظة كركوك الغنية بالنفط وبذلك، انحصر الدور السياسي للتركمان في الفضاء المعارض، سواء داخل العراق أو خارجه، حيث تشكلت تنظيمات سياسية تركمانية معارضة، مثل "الحركة القومية التركمانية"، التي كانت تنشط في المنفى، لا سيما في تركيا. ^(١)

ثالثاً: مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ – الحضور السياسي في النظام الديمقراطي

أدى تغيير النظام السياسي السابق عام ٢٠٠٣ إلى تغيير جذري في بنية الدولة العراقية، من دولة مركزية قومية إلى دولة فدرالية تعددية، دخلت الأقلية التركمانية في العراق مرحلة تحوّل سياسي مكثّف: من محاولة استعادة الحقوق والتمثيل السياسي إلى الصراع حول المناطق المتنازع عليها (خاصة كركوك) والتقارب/التأثر الإقليمي (تركيا)، دورهم اتّسم بالتشتت الحزبي والانقسام الطائفي، وبحثهم عن حواضن سياسية داخل النظام السياسي العراقي (مقاعد برلمانية ومحافظات) مع اعتماد متنوّع على دعم إقليمي ودوائر مجتمع مدني لحماية حقوقهم.

وقد شكل هذا التحول فرصة للتركمان لإعادة طرح مطالبهم السياسية والقومية، فظهر عدد من الأحزاب السياسية التركمانية أبرزها:

(1) Gökhan KAYILI, IRAK TÜRKMENLERİ(1921-2005), Daha önce belirtilen kaynak.

• الجبهة التركمانية العراقية: تأسست عام ١٩٩٥، وشاركت في معظم الانتخابات بعد ٢٠٠٣.^(١)

• حزب توركمين إيلي: يُعد من أبرز التنظيمات السياسية القومية.

• منظمات مدنية ومجالس محلية تمثل التركمان في محافظاتهم.

رغم انفتاح الفضاء السياسي، بعد عام ٢٠٠٣ إلا أنه بقي التمثيل السياسي التركماني دون المستوى المطلوب، نال التركمان مقاعد برلمانية وتمثيلاً في مجالس المحافظات، كما تم اختيار رشاد مندان وزيرا للعلوم والتكنولوجيا في ضل أول حكومة تشكلت برئاسة السيد نوري المالكي بعد العام ٢٠٠٣، كما تم اختيار جاسم محمد جعفر وزيرا لوزارة الشباب و الرياضة وكذلك شغل طور هان المفتي منصب (وزير الدولة لشؤون المحافظات) كما تولى الشيخ محمد تقي المولى منصب رئيس هيئة الحج و العمرة، ولقد بلغ عدد اعضاء مجلس النواب من التركمان في انتخابات البرلمانية التي اجريت في عام ٢٠١٤ (عشرة) نواب لكن تأثيرهم العملي بقي محدوداً بسبب حجمهم النسبي وتوزّعهم الجغرافي ولا سيما في وجه ضغوط المنافسين (الأكراد والعرب) على مناطق مثل كركوك، الانتخابات المحلية والإقليمية بعد ٢٠٠٣ أعطت فرصاً للنفوذ السياسي لكن النتائج كانت متقلبة ومحدودة ويظهر ذلك في:^(٢)

• ضعف عدد النواب التركمان في مجلس النواب العراقي.

• تهميشهم في توزيع المناصب الوزارية السيادية.

• استبعادهم من بعض مفاصل القرار في المحافظات المختلطة (كركوك، ديالى).

ومع ذلك، تمكن التركمان من تحقيق بعض المكاسب الرمزية، مثل تمثيلهم في هيئة النزاهة، مجلس الخدمة، والمفوضية العليا للانتخابات في بعض الدورات، إضافة إلى تقديم مشاريع قوانين لحماية حقوقهم، مثل مطلب إنشاء محافظة "تلعفر".^(٣)

(١) علي طاهر الحمود، تركمان العراق قلق الهوية والاندماج، مصدر سبق ذكره. ص ١٧.
(٢) سعد محمد حسن، "الدور السياسي للأقليات في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (دراسة حالة التركمان)"، بحث منشور، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ع ٧٦، (٢٠٢١): ص ٢٤٦.

(٣) موفق عادل عمر، "ولاء الاحزاب التركمانية العراقية لمن"، مقال منشور، منتدى فكرة، ٢٠١٧،

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/wla-alahzab-altrkmanyat-alraqyt-lmn>

التحديات السياسية الراهنة التي تواجه التركمان

رغم الانفتاح السياسي، لا تزال تحديات عديدة تحدّ من الدور السياسي الفعلي للتركمان، أبرزها:

• الصراع الكردي-العربي في كركوك، الذي يُقصي التركمان عن المعادلة.

• الانقسام الداخلي بين التركمان السنة والشيعة.

• محدودية الدعم الدولي والإقليمي، باستثناء تركيا التي تؤيدهم سياسياً.

• ضعف الموارد السياسية والتنظيمية مقارنةً بالأحزاب الكردية أو الشيعية^(١)

• شهدت بعض المناطق التركمانية تواجدًا لعناصر مسلحة محلية وإقليمية خاصة خلال فترات الصراع (٢٠١٤-٢٠١٧ مع ظهور داعش ثم الانسحاب والعودة)، وهذا ترك أثرًا على قدرة الأحزاب التركمانية على تقديم أجندة مدنية بحثية، إذ أصبح الملف الأمني جزءًا من التنافس السياسي. تقارير مراكز بحثية تشير إلى أن انقسام التركمان وسعيهم لتشكيل قوة محلية مشروعة هو استجابة للفراغ الأمني وللخوف من التهميش.^(٢)

كما ان خلال احتجاجات التي حدثت عام ٢٠١٩ وما بعدها، لم تتبلور حركة تركمانية موحدة في ساحات الاحتجاج كما لدى بعض المكونات الأخرى؛ ومع ذلك ظهر أعضاء تركمان في مبادرات محلية ومطالبات بالإصلاح وحقوق المواطنة ومكافحة الفساد. المشاركة متواضعة لكن موجودة، وتعكس محدودية الهياكل الحزبية الموحدة.

يظهر تطور الدور السياسي للتركمان في الدولة العراقية مسارًا معقدًا من التهميش إلى المشاركة المحدودة. فبينما حُرم التركمان من التمثيل الفعلي في العهدين الملكي والجمهوري، فإن مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ مثّلت نقطة تحوّل نحو انخراط أكبر في العملية السياسية، وإن ظل هذا الحضور شكليًا في كثير من الأحيان. وتعكس هذه التجربة الحاجة إلى إصلاحات هيكلية

(1) ELIZABETH FERRIS, THE FUTURE OF KIRKUK: THE REFERENDUM AND ITS POTENTIAL IMPACT ON DISPLACEMENT, THE BROOKINGS INSTITUTION - UNIVERSITY OF BERN PROJECT ON INTERNAL DISPLACEMENT, 2008.)

(2) Iraq's Paramilitary Groups: The Challenge of Rebuilding a Functioning State, 2017 https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/iraq/188-iraqs-paramilitary-groups-challenge-rebuilding-functioning-state?utm_source=chatgpt.com)

تُعزز التعددية السياسية، وتضمن تمثيلاً عادلاً لجميع المكونات، وفي مقدمتها التركمان، بما يحفظ وحدة العراق وتماسكه الوطن^(١)

II. ب. المطلب الثاني

الدور الاجتماعي والمؤسسي للتركمان في العراق

يشكل التركمان إحدى المكونات الرئيسية في البنية الاجتماعية للعراق، وقد لعبوا دوراً بارزاً في الحياة الثقافية والاقتصادية والتعليمية في المدن التي تركز وجودهم فيها، ولا سيما كركوك والموصل وتلعفر وأربيل. يتمثل دورهم الاجتماعي في الحفاظ على التماسك المجتمعي من خلال مؤسساتهم الثقافية والاجتماعية والتعليمية التي أسهمت في تعزيز الهوية الوطنية والتنوع الثقافي العراقي. إلا أن هذا الدور واجه جملة من التحديات، تمثلت في التهميش السياسي، والسياسات القومية المتعاقبة، والصراعات المسلحة التي أدت إلى تراجع تأثيرهم الاجتماعي وتهديد استمرارية لغتهم وثقافتهم. وعلى الرغم من ذلك، ظل التركمان يسعون للحفاظ على وجودهم وهويتهم عبر النشاط المدني والتربوي والإعلامي، مما يجعل دراسة دورهم الاجتماعي وتحدياتهم مسألة أساسية لفهم ديناميات التعددية الثقافية في العراق المعاصر

أولاً: الدور الاجتماعي للتركمان

١. الهوية الثقافية والترابط المجتمعي

يتمتع التركمان بهوية ثقافية راسخة تشكلت على مدى قرون، حيث تميز مجتمعهم بطابع محافظ وتضامني، يستند إلى العائلة الممتدة والعشيرة والحي، لا سيما في مدن مثل كركوك وتلعفر و طوزخورماتو. وتؤدي العائلة دوراً مركزياً في تنظيم العلاقات الاجتماعية والتربوية، وفي الحفاظ على القيم والعادات التركمانية، كما يتميز المجتمع التركماني بتماسكه الداخلي وقدرته على الحفاظ على تقاليده، من خلال اللغة التركمانية، والمناسبات الاجتماعية، وطقوس الزواج والاحتفال الديني، ما يجعله مجتمعاً متميزاً ضمن النسيج العراقي.

(1) Iraq's Tishreen Uprising: From Barricades to Ballot Box, https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/iraq/223-iraqs-tishreen-uprising-barricades-ballot-box?utm_source=chatgpt.com)

٢. المشاركة في الحياة المدنية والخدمة العامة

منذ بداية القرن العشرين، شارك التركمان في الحياة المدنية من خلال العمل في دوائر الدولة، خصوصاً في قطاعي التعليم والقضاء، حيث برز عدد من الشخصيات التركمانية كمدرّاء مدارس، قضاة، وأطباء، خاصة في مدنهم التاريخية، كما نشط التركمان بعد عام ٢٠٠٣ في تأسيس منظمات المجتمع المدني التي تعنى بحقوق الانسان و تمكين الشباب و المرأة، فضلاً عن مشاركتهم في برامج المصالحة الوطنية و الحث على التعايش السلمي لا سيما في محافظات كركوك و الموصل، و شارك عدد من ممثلوا التركمان في حملات الاغاثة و المساعدات للنازحين خلال فترة تنظيم داعش الارهابي لعام ٢٠١٤، كما كان له تواجد مهم في صفوف الحشد الشعبي في معارك العراق ضد تنظيم داعش الارهابي^(١)

٣. المساهمة في الاقتصاد المحلي

اقتصادياً، يمتلك التركمان تاريخاً طويلاً في التجارة والحرف، إذ شكلوا طبقة تجارية مهمة في كركوك وتلعفر، وشاركوا في أسواق العراق منذ العهد العثماني، كما ساهموا في النشاط الزراعي في بعض المناطق الريفية التركمانية، إلى جانب انخراطهم في الصناعات المحلية، مثل النسيج والطباعة والنجارة كما يتميزون بامتلاكهم العمالة والخبرة اذ يعمل آلاف التركمان في قطاع النفط والغاز، وخاصة في حقول كركوك النفطية التي تعد من أهم الحقول في العراق. يشغلون مناصب تتراوح بين العمالة الفنية والمهندسين والإداريين، كون مناطقهم تقع فوق احتياطات هائلة من النفط والغاز، مما يجعلهم جزءاً أساسياً من البنية التحتية لاقتصاد العراق المعتمد على الطاقة.

كما لهم في طريق التجارة طريقاً آخر اذ يتميز التركمان بنشاط تجاري ملحوظ، ويمتلكون العديد من المحلات التجارية والشركات في مجالات متعددة مثل:

• تجارة المواد الغذائية والأقمشة والمواد الإنشائية.

• الاستيراد والتصدير نظراً لموقعهم الجغرافي الذي يربط شمال العراق بوسطه.

• الأسواق التقليدية: تشتهر مدن مثل كركوك وتلعفر وأربيل بأسواقها التاريخية (مثل سوق الصفاير في كركوك) التي يسيطر عليها التجار التركمان،^(٢).

(١) محمود خمسي، دور التركمان في صفوف الحشد الشعبي في العراق،

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-41532165>

(2) Mustafa Sürmeli, 1990 sonrası Irak Türkmenlerinin sosyo-ekonomik yapısı ve Irak ekonomisine katkısı, 2005, <https://www.academia.edu/>.

ثانياً: الدور المؤسساتي للتركمان:

١. المؤسسات الثقافية والتعليمية

سعى التركمان بعد عام ٢٠٠٣، ومع انفتاح الفضاء المدني، إلى تأسيس مؤسسات تعبر عن هويتهم الثقافية، وكان من أبرزها:

- المراكز الثقافية التركمانية في كركوك وطوزخورماتو، التي تعمل على نشر اللغة التركمانية، وتنظيم الأمسيات الأدبية والمهرجانات الفنية.
- المدارس التركمانية، التي أعيد فتحها أو دعمها لتدريس اللغة التركمانية إلى جانب المنهاج الرسمي.
- الصحف والمجلات التركمانية مثل صحيفة "بغداد توركمين"، التي تنشر المقالات الأدبية والسياسية باللغة التركمانية.

تهدف هذه المؤسسات إلى تعزيز الشعور القومي، وإعادة إنتاج الهوية الثقافية، خاصة في ظل التهديدات التي تواجهها اللغة التركمانية من التهميش والإقصاء الرسمي.^(١)

وقد لعبوا دوراً مهماً في نشر التعليم بين أفراد مجتمعهم، وأسهموا في إنشاء المدارس الخاصة، والنشاطات الثقافية مثل النوادي والمراكز الاجتماعية، كما قام رئيس الجبهة التركمانية (حسن توران) بتقديم طلب إلى رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني في عام ٢٠٢٤ يتضمن المطالبة بتطوير التعليم باللغة التركمانية في المدن التي يقطنها هذا المكون و التي تعاني منذ ٢٠ سنة من العراقيل و المشكلات في منحهم ابسط الحقوق وهي التعلم بلغتهم الخاصة مما ادى لاستجابة رئيس الوزراء و أمر بتعيين مجموعة من المعلمين المتقاعدين من اجل التخفيف من النقص الحاد في الكادر التدريسي في جميع المدارس التركمانية كما تكون من مسؤولية الحكومة طباعة المناهج باللغة التركمانية و توحيد الاسئلة في الامتحانات مع بقية اللغات المعتمدة في العراق

٢. المؤسسات السياسية والمجتمعية

أنشأ التركمان عدداً من الأحزاب والمنظمات السياسية التي تسعى إلى تمثيلهم في العملية السياسية، ومنها "الجبهة التركمانية العراقية" والتي تأسست عام ١٩٩٥ التي تمثلت بأنها اطار سياسي موحد للتركمان في داخل وخارج العراق و جاءت هذه الخطة بعد احداث عام ١٩٩١ وما تعرضوا له التركمان من اضطهاد و تهميش وكانت التنظيمات و التيارات

(١) تاريخ التعليم باللغة التركية في العراق وابعاده القانونية، <https://orsam.org.tr/ar/yayinlar>

المؤسسة لهذا التجمع هي الحزب الوطني التركماني و حركة المستقلين التركمان و حزب العدالة و الحزب الاسلامي التركماني وحزب الاتحاد التركماني و نادي الاخاء التركماني ، كما لعب حزب توركمين ايلي دورا كبيرا و بارزا في تأسيس الجبهة انذاك قبل حدوث الخلافات السياسية التي انشقت على اثرها لأسباب تتعلق بالتحالفات الانتخابية بعد العام ٢٠٠٣^(١)

والذي فضل الانضمام في تحالفات مع الاحزاب و القوى العربية الشيعية والذي لاقى على اثرها اعتراضات و جدل كبير من الجانب التركي كما أسسوا منظمات مجتمع مدني تُعنى بحقوق الإنسان، والشباب، والمرأة، وحقوق المكونات القومية.

وتحاول هذه المؤسسات نقل المطالب التركمانية إلى الدولة العراقية، والمشاركة في صياغة السياسات المحلية، خاصة في المناطق المتنازع عليها مثل كركوك.^(٢)

٣. التمثيل في المجالس المحلية والإدارات

رغم التحديات، استطاع التركمان الحصول على بعض المناصب الإدارية والمقاعد في مجالس المحافظات، خصوصاً في كركوك وديالى ونيوى. وقد مكّنهم ذلك من التأثير نسبياً في القرار المحلي، إلا أن تمثيلهم في الحكومة المركزية لا يزال محدوداً، ويعكس ضعف النفوذ السياسي التركماني على مستوى الدولة الاتحادية

شارك التركمان بشكل فعّال في السياسة العراقية منذ عام ٢٠٠٣، وكانت القاعدة الرئيسية لحراكهم السياسي هو التأكيد على وحدة أراضي العراق، لكن، تم إبعادهم بشكل دائم من السياسة العراقية من قبل الحكومات المتعاقبة، ولم يتمكن التركمان من تحقيق النتائج المرجوة في المحافظات التي يعيش فيها أغلبية تركمانية في كل جولات الانتخابات التي جرت، بسبب عدة عوامل، أهمها الشكوك التي تثار حول نزاهة نتائج الانتخابات في مناطق التركمان.

من المتوقع أن يظهر تأثير العملية السياسية التي أسفرت عنها الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢١ مع تشكيل الحكومة السابقة في عام ٢٠٢٢، لذلك، فإن المشاكل الحالية والخطط المستقبلية لتركمان العراق مرتبطة بتشكيل حكومة جديدة وتأسيس نظام سياسي جديد، وإذا تشكلت الحكومة الجديدة يشارك فيها كل مكونات العراق، فإن ذلك سينعكس إيجاباً على التركمان، في واقع الأمر، دفعت الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢١ الزعماء السياسيين لأول

(١) احمد كمال الدين ، "الجبهة التركمانية العراقية الناشئة: التحولات و الدور الاقليمي"، مركز البيانات للدراسات و التخطيط ٢٠٢٥، <https://www.bayancenter.org>.

(٢) احمد كمال الدين ، الجبهة التركمانية العراقية الناشئة: التحولات و الدور الاقليمي، المصدر نفسه.

مرة إلى الإعراب بقوة عن ضرورة تشكيل حكومة أغلبية وطنية في العراق، وفي هذا الإطار فإن الحكومة المتوقعة تشكيلها في هذا السياق مهمة للغاية فيما يتعلق بمستقبل التركمان في السياسة العراقية، لذلك، من الأهمية البالغة أن يصبح هنالك تمثيلاً حقيقياً للتركمان في الحكومة الجديدة المقرر تشكيلها، وهذا ما نصت عليه المبادرة التي طرحها ٨ نواب تركمان فازوا بمقاعد في انتخابات ٢٠٢١ بالاشتراك مع الجبهة التركمانية العراقية، وهذا مطلب رئيس لكل شرائح المجتمع التركماني، جدير بالذكر ضرورة طرح مسألة تمثيل التركمان في الحكومة بأكثر من وزارة بصفتهم من العناصر الثلاث الأساسية المكونة للشعب العراقي – بحسب ديباجة الدستور العراقي، لم يتمكن التركمان من إحراز تقدم حقيقي بشأن وضعهم على الصعيدين السياسي والأمني وحقوق الإنسان في العراق، وانطلاقاً من هذه النقطة شكلت حكومة السيد مصطفى الكاظمي عام ٢٠٢١ لجنة التحقيق في قضية الضحايا التركمان الذين تم تعذيبهم على أيدي أنظمة مختلفة في العراق ثم عثر عليهم في مقابر جماعية، والتحقيق في مصير نحو ٤٠٠ سيدة تركمانية تم اختطافهن في مدينة تلعفر من قبل تنظيم داعش الإرهابي بعد ٢٠١٤،^(١) والعمل على حصول هؤلاء المظلومين على امتيازاتهم من السلطات العراقية، إضافة إلى السعي لتكون هذه القضايا على جدول أعمال المحافل الدولية، ولقد دعا رئيس الوزراء العراقي الأسبق مصطفى الكاظمي في ١٤ أغسطس/ آب ٢٠٢٢، جميع القادة السياسيين إلى اتخاذ قرار مشترك بشأن مستقبل العراق من خلال الحوار الوطني لإنهاء حالة عدم الاستقرار السياسي المتصاعدة في العراق، وكان من بين الذين تلقوا دعوة الكاظمي لحضور اجتماع الحوار الوطني، رئيس الجبهة التركمانية العراقية حسن توران ممثلاً للتركمان، هذه الدعوة لاقت صدى إيجابياً على الساحة السياسية التركمانية^(٢) لكن ما حدث في عام ٢٠٢٤ كان صدمة للمكون التركماني إذ أصدرت المحكمة الاتحادية العليا قرار يتضمن إلغاء كوتة الاقليات العرقية والدينية في برلمان (إقليم كردستان) الذي كان لهم فيه خمسة مقاعد من اصل عدد (١١١) مقعد للأكراد مما أفقدهم التمييز السياسي الإيجابي الذي كان ممنوح لهم ضمن القوانين العراقية، لكن بعد أشهر من المحادثات و النقاش الذي أثير الجدل السياسي تراجعت المحكمة الاتحادية عن قرارها المزعوم ولكن كان التراجع نسبياً إذ تم احتساب مقعدين فقط حصة للمكون التركماني في برلمان إقليم كردستان^(٣).

(١) تركمان العراق والأزمة السياسية الحالية في البلد <https://orsam.org.tr/ar/yayinlar>

(٢) تركمان العراق والأزمة السياسية الحالية في البلد <https://orsam.org.tr/ar/yayinlar>

(٣) رستم محمود، الوجود السياسي لتركمان العراق يتبدد،

<https://www.majalla.com/node/322544>

الخاتمة

إنّ تتبّع الدور السياسي والاجتماعي للتركمان في العراق عبر الحقب التاريخية المختلفة يكشف عن حقيقة أساسية مفادها أنّ هذا المكوّن العريق لم يكن يوماً طارئاً على الجغرافيا العراقية، بل هو جزء أصيل من نسيجها الحضاري والسياسي، أسهم بفاعلية في بناء الدولة والمجتمع، وكان شاهداً على تحولاتها الكبرى منذ العصور الإسلامية حتى يومنا هذا. فقد مثّل التركمان عبر التاريخ حلقة وصل حضارية بين الشرق والغرب، وبين العرب والأتراك والأكراد، وأسهموا في تعزيز روح التعددية الثقافية واللغوية التي ميّزت العراق عن غيره من دول المنطقة.

ورغم هذا العمق التاريخي، فإنّ مسيرة التركمان لم تخلّ من التحديات البنيوية والسياسية، إذ عانوا من الإقصاء والتهميش في فترات طويلة، وتعرّضوا لسياسات طمس للهوية والتقليل من شأن وجودهم، خصوصاً خلال القرن العشرين. ومع قيام النظام الجديد بعد عام ٢٠٠٣، وفتح المجال أمام المكونات العراقية للمشاركة في إدارة الدولة، برزت الفرصة أمام التركمان لإعادة بناء دورهم السياسي والاجتماعي، غير أنّ هذه الفرصة لم تتحوّل إلى إنجاز مستدام بسبب الانقسام الداخلي بين مكوّناتهم المذهبية، وضعف البنية التنظيمية لمؤسساتهم السياسية، إضافة إلى غياب الدعم الحكومي الكافي، واستمرار الصراع الإقليمي على مناطقهم الحيوية، ولا سيما في كركوك وتلعفر وطوزخورماتو.

لقد أظهر البحث أنّ التركمان، رغم ما واجهوه من تهميش، تمكنوا من الحفاظ على هويتهم الثقافية واللغوية، وأسهموا بفاعلية في مجالات التعليم والاقتصاد والخدمة العامة، كما أنشؤوا مؤسسات ثقافية وإعلامية تسعى لحماية اللغة التركمانية وإحياء التراث القومي. وقد برزوا كذلك في مواقف وطنية جامعة، دعت إلى تعزيز الوحدة العراقية ورفض الانقسام الطائفي والقومي، ما يعكس وعيهم الوطني وإيمانهم بمبدأ المواطنة المتساوية.

إنّ إعادة تمكين التركمان في الدولة العراقية المعاصرة ليست مطلباً فئوياً، بل هي استحقاق وطني يرتبط بمفهوم العدالة الاجتماعية وبناء الدولة الديمقراطية التعددية. فالمواطنة لا تُبنى على أساس العدد، بل على أساس الشراكة في التاريخ والمصير. ومن هنا، فإنّ تطوير السياسات العامة تجاه المكونات العراقية يجب أن يقوم على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات، مع ضمان تطبيق نصوص الدستور التي تكفل استخدام اللغات القومية، وتعزيز التمثيل السياسي والثقافي للتركمان في المؤسسات التشريعية والتنفيذية وعليه فإن مستقبل التركمان في العراق مرهون بقدرتهم على توحيد صفوفهم السياسية والمجتمعية، وتجاوز الخلافات الطائفية، والانفتاح على شراكات وطنية حقيقية تضمن لهم مكانة متقدمة في النظام السياسي العراقي. كما أنّ الدولة العراقية مطالبة بتبني رؤية استراتيجية عادلة تُعيد الاعتبار

لهذا المكوّن الذي قدّم للعراق الكثير، وأن الأوان أن يُنصف في وطنه بوصفه ركيزة أساسية من ركائز الهوية الوطنية الجامعة.

إنّ النهوض بالدور التركماني ليس هدفاً خاصاً بحد ذاته، بل هو جزء من مشروع وطني أشمل لإعادة بناء العراق على أسس المواطنة والمساواة وسيادة القانون، بحيث يكون كل مكوّن، مهما صغر حجمه، شريكاً فاعلاً في صنع القرار الوطني. عندئذٍ فقط يمكن للعراق أن يستعيد توازنه الاجتماعي والسياسي، وينهض بدولة مدنية عادلة تستوعب تنوعها وتقخر بتعددتها، ويكون للتركمان فيها موقعهم الطبيعي المستحق في التاريخ والمستقبل على حدّ سواء.

أولاً: النتائج

١. تاريخياً: يمتلك التركمان جذوراً عميقة في العراق، وكانوا جزءاً من البنية العسكرية والإدارية في العهود العباسية والعثمانية.
٢. سياسياً: عانوا من التهميش في العهدين الملكي والجمهوري، ولم يُعترف بهم كقومية مؤسسة إلى جانب العرب والأكراد.
٣. بعد عام ٢٠٠٣: أتاح التحول الديمقراطي فرصاً جديدة للتركمان للمشاركة السياسية، إلا أن حضورهم بقي محدوداً وشكلياً.
٤. الانقسام الداخلي: الانقسام بين التركمان السنة والشيعة أثر على وحدة القرار السياسي، وأضعف تمثيلهم في البرلمان والحكومة.
٥. الهوية الثقافية: رغم التحديات، حافظ التركمان على لغتهم وتراثهم الشعبي عبر المدارس والمراكز الثقافية.
٦. اقتصادياً: يتركز وجودهم في مناطق غنية بالنفط كالطوز وكركوك، لكنهم لم يستفيدوا من هذه الموارد بشكل عادل بسبب السياسات المركزية.
٧. اجتماعياً: يتمتع المجتمع التركماني بتماسك أسري قوي، ويساهم أفرادهم في قطاعات التعليم والإدارة والخدمة العامة.
٨. مؤسساتياً: أسس التركمان بعد عام ٢٠٠٣ مؤسسات ثقافية وسياسية فاعلة، إلا أنها لا تزال محدودة التأثير مقارنة ببقية المكونات.

٩. تحديات حالية: التنافس العربي-الكردي في كركوك، ضعف الدعم الحكومي، وغياب تمثيل فعلي في مفاصل القرار الوطني.

١٠. دستورياً: رغم وجود نصوص تضمن حقوقهم اللغوية والثقافية (المادة ٤ من الدستور)، إلا أن تنفيذها لا يزال ناقصاً على أرض الواقع

ثانياً: المقترحات

١. إعادة تفعيل المادة (٤) من الدستور العراقي لضمان التعليم باللغة التركمانية في المناطق ذات الأغلبية التركمانية.

٢. تمكين سياسي أكبر عبر تخصيص مقاعد مضمونة (كوتا عادلة) للتركمان في البرلمان ومجالس المحافظات و برلمان اقليم كردستان.

٣. تعزيز الهوية الوطنية الجامعة من خلال إشراك التركمان في مشاريع المصالحة الوطنية وصياغة السياسات العامة.

٤. تطوير البنية الثقافية والتعليمية بإنشاء جامعات أو معاهد تركمانية رسمية تدعم اللغة والتراث.

٥. الحد من التهميش الاقتصادي عبر إدماج الكفاءات التركمانية في مؤسسات الدولة ومشاريع النفط في كركوك و نينوى.

٦. توحيد الصف التركماني عبر تشكيل مجلس قومي موحد يمثل جميع التيارات السياسية والدينية التركمانية.

٧. تشجيع العلاقات الإيجابية مع المكونات الأخرى لإرساء ثقافة التعايش السلمي والتعاون المحلي.

٨. دعم الإعلام التركماني كوسيلة لتعزيز المشاركة الوطنية ونشر الوعي بالحقوق الدستورية.

المصادر و الهوامش

أولاً: الكتب

- ١- ارشد الهرمزي، حقيقة الوجود التركماني في العراق، بيروت، لبنان: دار المنهل اللبناني ، ٢٠٠٥.
- ٢- زاهد البياتي، (التركمان) ثالث الجماعات العرقية في العراق الاقليات في العراق الذكرة الهوية التحديات، تحرير سعد سلوم، بيروت: مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية ، ٢٠١٣.
- ٣- سعد سلوم ، الأقليات في العراق (الذاكرة، الهوية، التحديات) ، بغداد: مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية و الاعلامية ، ٢٠١٣.
- ٤- السياسية التركية تجاه تركمان العراق استغلال بدون رحمة وانتهاك للقانون الدولي، منشورات مؤسسة بحث حقوق الانسان لتركمان العراق، هولندا: مطبعة بندا، ٢٠٢٠.
- ٥- شاكر صابر الضابط، موجز تاريخ التركمان في العراق ٦٧٣ م الى ١٩٥٨ م، بغداد: دار الوراق للنشر، ط١، ٢٠١١.
- ٦- عزيز قادر الصمانجي، التاريخ السياسي لتركمان العراق، بيروت: دار الساقى، ١٩٩٩.
- ٧- علي طاهر الحمود، تركمان العراق قلق الهوية والاندماج، عمان: مؤسسة فريدريك، ٢٠٢١.

ثانياً: البحوث

- ١- سعد محمد حسن، "الدور السياسي للأقليات في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (دراسة حالة التركمان)"، بحث منشور، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ع ٧٦ ، (٢٠٢١): ص٢٤٦.
- ٢- فارس حسن المهدي، "مستقبل الاقليات في العراق و مصادر تهديداتها"، مجلة الجزيرة، (٢٠٢١): ص ٥.
- ٣- فارس حسن المهدي، "مستقبل الأقليات في العراق و مصادر تهديدها"، بحث منشور، مجلة الجزيرة ، (٢٠٢١): ص ٨.
- ٤- منى حسين عبيد، "الأقليات في العراق بعد العام ٢٠٠٣: الواقع و المستقبل"، بحث منشور، مجلة اوروك للعلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، ع ٢، ج ٢، المجلد ١٦، (٢٠٢٣): ص ١٤٦٦.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

- ١- احمد كمال الدين ، "الجهة التركمانية العراقية الناشئة: التحولات و الدور الاقليمي"، مركز البيانات للدراسات و التخطيط ٢٠٢٥، <https://www.bayancenter.org>.
- ٢- تاريخ التعليم باللغة التركية في العراق وابعاده القانونية، <https://orsam.org.tr/ar/yayinlar>.
- ٣- تركمان العراق والأزمة السياسية الحالية في البلد <https://orsam.org.tr/ar/yayinlar>.
- ٤- حسين جلوب الساعدي، "التركمان مكون بلا حقوق"، مؤسسة الهدى للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦، <https://alhudamissan.com/index>.

- ٥- رستم محمود، الوجود السياسي لتركمان العراق يتبدد، <https://www.majalla.com/node/322544>.
- ٦- محمود خمسجي، دور التركمان في صفوف الحشد الشعبي في العراق، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-41532165>.
- ٧- موفق عادل عمر، "ولاء الاحزاب التركمانية العراقية لمن"، مقال منشور، منتدى فكرة، ٢٠١٧، [https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/wla-](https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/wla-alahzab-altrkmanyat-alraqyt-lmn)
([alahzab-altrkmanyat-alraqyt-lmn](https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/wla-alahzab-altrkmanyat-alraqyt-lmn))
رابعاً: المصادر باللغة الانكليزية:

- 1- Gökhan KAYILI, THE IRAQI TURKMEN(1921-2005), Daha önce belirtilen kaynak,p 9.
- 2- Gökhan KAYILI, THE IRAQI TURKMEN(1921-2005), Daha önce belirtilen kaynak,p 10.
- 3- Gökhan KAYILI, THE IRAQI TURKMEN(1921-2005),MASTER OF ARTS, The Institute of Economics and Social Sciences of Bilkent University,2005,p 5_6.
- 4- Çağdaş DUMAN, The Political Situation of Iraqi Turkmen After The 1990 Period, BIDGE Publications,2023,p11.
- 5- ELIZABETH FERRIS, THE FUTURE OF KIRKUK: THE REFERENDUM AND ITS POTENTIAL IMPACT ON DISPLACEMENT, THE BROOKINGS INSTITUTION - UNIVERSITY OF BERN PROJECT ON INTERNAL DISPLACEMENT, 2008.)
- 6- Gökhan KAYILI, IRAK TÜRKMENLERİ(1921-2005), Daha önce belirtilen kaynak.
- 7- Gökhan KAYILI, IRAK TÜRKMENLERİ(1921-2005), Daha önce belirtilen kaynak.
- 8- Gökhan KAYILI, IRAK TÜRKMENLERİ(1921-2005), Yüksek lisans tezi, BİLKENT ÜNİVERSİTESİ ANKARA ULUSLARARASI İLİŞKİLER BÖLÜMÜ, 2005.
- 9- İlhan YILMAZ, GEÇMİŞTEN GÜNÜMÜZE IRAK'TA TÜRKMEN POLİTİKASI, CTTAD V/12(2006/Bahar), 127-142.
- 10- Iraq's Paramilitary Groups: The Challenge of Rebuilding a Functioning State, 2017 https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/iraq/188-iraqs-paramilitary-groups-challenge-rebuilding-functioning-state?utm_source=chatgpt.com)
- 11- Iraq's Tishreen Uprising: From Barricades to Ballot Box, <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/iraq/223->

iraqs-tishreen-uprising-barricades-ballot-box?utm_source=chatgpt.com)

- 12- Mehmet Ömer Kazancı, Türkmen Öykücülüğü, Kardeşlik Dergisi, Yurt Gazetesi ve Birlik sesi Dergisi Üçgeni İçerisinde, İkinci baskı: 1000, Irak-Bağdat:2012, Sayfa 17.
- 13- Mustafa Sürmeli, 1990 sonrası Irak Türkmenlerinin sosyo-ekonomik yapısı ve Irak ekonomisine katkısı, 2005, <https://www.academia.edu/> .
- 14- Özlem ACAR ,Bilgay DUMAN, Irak Türkmenleri'nin Türkmen Dilini ve Kültürünü Koruma Çabaları, The Journal of International Language, Literature, Culture, History, Art and Education Research,2024, Pages 1691.
- 15- Sinan Marufoğlu, "Irak Türkleri-Iraqi Turks" in Türkler Ansiklopedisi (Encyclopedia of Turks). (Ankara: Yeni Türkiye Yayınları, 2002), Volume:20, p.607.
- 16- Suphi Saatçi, The Historical Development of the Turkmen Existence in Iraq, (Istanbul: TTT, 1996), pp.208-209.
- 17- Tunahan HAZIR Özet, 14 TEMMUZ 1959 KERKÜK KATLİAMI, <https://dergipark.org.tr/en/download/article-file/871335> .
- 18- TUNAHAN YILDIZ, AN ETHNIC GROUP EMBEDDED IN MULTIPLE IDENTITIES: THE CASE OF IRAQI TURKMENS IN TURKEY, A THESIS SUBMITTED TO THE GRADUATE SCHOOL OF SOCIAL SCIENCES OF MIDDLE EAST TECHNICAL UNIVERSITY , 2016. Pages 21_22.
- 19- TUNAHAN YILDIZ, Previously cited source. P 34.
- 20- TUNAHAN YILDIZ, Previously cited source. Pages;19 -77.
- 21- Turkey's Iraqi Turkmen Policy, Merciless Exploitation and Violation of International Law, www.turkmen.nl soitm@turkmen.nl 1.
- 22- Turkey's Iraqi Turkmen Policy, Merciless Exploitation and Violation of International Law, www.turkmen.nl soitm@turkmen.nl .